



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

كلام في المقاومة

أعجبتني كلمة النائب المغربي ضمن قافلة شريان الحياة (٥) عبد القادر هفتاني في إطار جلسة المجلس التشريعي السبت (٢٣-١٠-٢٠١٠) حين أكد أن لوك الكلام قد يكون نوعاً من الهزيمة، وأن الفعل الأكيد الذي يمكن الاعتماد به يكمن فقط في حمل السلاح.

بالتأكيد فإن النائب المغربي لا يقصد الانقراض من شأن العمل السياسي أو الإعلامي بقدر ما كان مصرّاً على إعلاء شأن ورمزية العمل العسكري المقاوم ودوره الاستراتيجي في مواجهة مخططات الحصار والعدوان وحسم المعركة ضد الاحتلال.

لا مقاومة ناجعة وفعالة بغير ظهر سياسي قوي، ودون استثمار سياسي لحصاد المقاومة والكفاح. وفي المقابل لا سياسة منجزة ومعتبرة دون الاستناد إلى قوة بائنة ومقاومة راشدة ذات فعل مؤثر وحضور متجدد.

تعيش غزة ظروفاً قاسية تجعلها بمنأى عن أي مقارنة حقيقية للمقاومة باستثناء دوام الاستعداد والجاهزية للقاء العدو، وتبكي الضفة قهراً على وقع فجور التعاون الأمني الذي يذبح المقاومة من الوريد إلى الوريد، ويؤسس لحالة أمنية فلسطينية جديدة لا تفقه حقيقة الصراع مع الاحتلال، ولا تدرك معنى الانتماء لفلسطين بحال.

بالأمس القريب اشتعل أوار المقاومة في الضفة عبر سلسلة من العمليات البطولية ضد المستوطنين، إلا أن مقصلة التعاون الأمني لم تدع للمقاومين فرصة الاستمرار، فاعتقلت بعضهم وأغتالت البعض الآخر.

منذ أواسول فشلت قيادة فتح وحتف، في توظيف ورقة المقاومة كنقطة ارتكاز متقدمة لإسناد مواقفها السياسية، وعمدت إلى إهمالها بل ومحاربتها ومحاولة القضاء عليها واستئصالها.

الأوضاع الراهنة في الضفة تشكل امتداداً لمرحلة أواسلو وصعود السلطة، وتتفوق عليها في حجم الارتكاس والانحطاط الوطني والأخلاقي الذي تختزنه في تفاصيل الذات الأمنية الساقطة التي تحكم الضفة حالياً.

في إطار ممارسة السياسة والحكم يقارف «أبو مازن» خطيئة كبرى، إذ عوضاً عن عدم استغلال ورقة المقاومة إيجاباً كأداة ضغط على طاولات المفاوضات، فإن الرجل أطلق العنان لسياسة استعلاء ومواجهة المقاومة، وطور آليات التعاون الأمني مع الاحتلال، وقد كان بإمكانه -على أقل القليل- التعامل بحياء مع المقاومة وأهلها، وعدم المبادرة نحوها بالضرب والإيذاء على مختلف الجبهات. حاجتنا اليوم إلى المقاومة كالحاجة إلى الماء والهواء، غير أن المعطيات الراهنة في الضفة والقطاع تحول دون أي تفعيل أو إعادة بلورة لنشاط المقاومة ذات التأثير الفاعل والمردودات الإيجابية، وتدفع الوضع الفلسطيني برمته في نفق التعطيل والتكلس والجمود.

قافلة شريان الحياة وسواها من جهود نصرّة غزة المحاصرة وفلسطين الجريحة تعبر عن شكل من أشكال المقاومة السياسية والإعلامية التي تحتاج إلى مقاومة عسكرية تعضد أهدافها وتكمل حلقات جهودها، ومما يبدو فإن المصالحة وإنهاء الانقسام تشكل المدخل الأوفق والقصري لبلوغ الهدف المنشود. الطريق إلى المقاومة ما بعد المصالحة دونه العديد من الخطوات والإجراءات، وفي مقدمتها صوغ مقاربة جديدة للجمع بين ممارسة الحكم والسياسة، واستخلاص عبر الماضي القريب وأحداثه الجسام.

إثر تسريبات إعلامية عن اشتراطات مصرية جديدة حول الملف الأمني

هل يفجر الملف الأمني جهود المصالحة الفلسطينية؟



النائب مصلح: مراكز قوى الضفة وارتباط القرار الأمني بأمرىكا وإسرائىل قد يعطل المصالحة.. ونقاء القرار الفلسطينى من التأثيرات الإقليمية والدولية شرط أساسى لإنجاز التوافق الوطنى

النائب د. البردويل: لا شروط مسبقة من طرف واحد.. ولن نرد على تسريبات إعلامية أو ننجر إلى معركة إعلامية مع مصر.. وإعادة صياغة الأجهزة الأمنية مطلب وطنى ملح



لم يعطها نهائياً. واعتبر النائب مصلح ارتباط الملف الأمني بخطوط أمريكا و(إسرائيل) عائقاً أساسياً إن لم يكن سداً منيعاً أمام تحقيق المصالحة، موضحاً أن وقائع الأمور تشير إلى أن التفاوض والحوار يتم بأوامر وتوجيهات من هذه المراكز ذات الأجندة العدائية لشعبنا وقضيتنا.

قرار فلسطينى مستقل

واختتم النائب مصلح بالجزم بأن مصير الحوار الوطنى سيكون العيث والفشل إذا كان القرار بإيدي مصر وأمريكا و(إسرائيل)، مشدداً على ضرورة نقاء القرار الفلسطينى من التأثيرات الإقليمية والدولية وأن يكون نابعا من رؤيتنا الفلسطينية ومصلحتنا الوطنية كشرط أساسى لإنجاز المصالحة الوطنية والتوافق الداخلى.

هدفها جر حماس إلى الدخول فى معركة إعلامية مع مصر، ونحن نفضل الانتظار حتى لحظة الجلوس مع حركة فتح على أساس التفاهمات الوطنية الفلسطينية التى تقوم على التوافق الوطنى المشترك، موضحاً أنه لم يتم تحديد جلسة حوار إضافية مع فتح إلا للتوافق على كل الأمور، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك شروطاً من طرف واحد، ولابد من التوافق التام على كل القضايا.

قرار أمنى مسلوب

بدوره أكد النائب محمود مصلح أن من الواضح تماماً أن هناك أكثر من مركز قوى يحكم الضفة الغربية حالياً، وأن هذه المراكز مختلفة ولا تتفق على شيء، مشيراً إلى أن ذلك يمكن أن يعيق عملية المصالحة إن

أكد نائبان في المجلس التشريعي على ضرورة إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس وطنية ومهنية، مشددان في الوقت نفسه على رفض أي شروط مسبقة حول الملف الأمني من أي طرف كان. وحذر النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" من تعطيل المصالحة الوطنية حال بقاء القرار الأمني لسلطة رام الله مرتين للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، مؤكداً على أن الحوار الوطني سيكون مصيره العبث والفشل إذا لم يتحرر من هيمنة التأثيرات الإقليمية والدولية.

لا شروط مسبقة

ففي تعليقه على التسريبات الإعلامية حول رفض الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله ما اعتبرته أي مساس بها في إطار تطبيق المصالحة أكد النائب د. صلاح البردويل أن حركة حماس لن تنجر إلى الرد على التسريبات والمعلومات الإعلامية التي تحدثت عن رفض الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة إدخال أي تعديلات جوهرية على بنيتها في الضفة، فنحن ذاهبون لتفاهم مع حركة فتح حسب تأكيده، مشيراً إلى أنه لم يسبق أن فرضت علينا شروط مسبقة لكي نتفاهم، وأن الورقة المصرية التي وقعت عليها فتح تنص على إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية على أسس وطنية وبالتوافق مع الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركتي حماس وفتح، ما يعني أن أي حديث غير ذلك هو حديث إعلامي.

وأضاف النائب البردويل أن حماس لا تفترض صحة هذا الكلام وتتمنى أن لا يكون صحيحاً، مشدداً على ضرورة إعادة بناء وصياغة الأجهزة الأمنية على أساس وطني ومهني كما اتفق عليه في كل المحادثات والتفاهمات السابقة قبل ظهور الورقة المصرية.

لا معركة إعلامية مع مصر

وحول الأنباء التي تحدثت عن اشتراطات مصرية جديدة تختص بالملف الأمني في إطار المصالحة أكد النائب البردويل أن هذه الأنباء تبقى مجرد تسريبات

تعهد بنقل قضيتهم للمجتمع الدولي

وفد برلمان الاتحاد الأوروبي في زيارة تضامنية لنواب القدس

استقبل النواب المقدسيون المهددون بالإبعاد الأحد (١٠/٢١) وفداً رفيع المستوى من برلمان الاتحاد الأوروبي برئاسة النائب البولندي جيرالد كوفمان بعد مسيرة شاقة للوفد عبر جسر الكرامة الأردني، حيث حجزت سلطات الاحتلال عضو الوفد أيمن أبو عواد البريطاني الجنسية بتهمة أصله الغزي. وضم الوفد ثلاثة نواب اسكتلنديين وبريطانيين وهولنديين، وسبعة مساعدين برلمانيين حيث أعربوا عن تضامنهم مع النواب والوزير السابق وقلقه الشديد على واقع الفلسطينيين والمقدسيين عامة، وتخوفهم من انتهاكات الاحتلال وخروقاته التي تتناقض مع كافة القوانين الدولية. وأعرب الوفد الأوروبي عن دهشته للمستوى الخطير الذي آلت إليه التشريعات الصهيونية التي تستهدف الوجود الفلسطيني والإنسان المقدسي وكذلك المقدسات. وأعرب النائب محمد طوطح نيابة عن إخوانه النواب عن سعادتهم لزيارة الوفد الأوروبي، وأشار إلى أن هذه الزيارات تشكل رافعة كبيرة للنواب وللمقدسيين عامة في إبلاغ قضية الإبعاد وقضايا القدس إلى الرأي العام الدولي وإلى الرأي الأوروبي بشكل خاص. وأكد على أن اعتصام النواب بشكل وسيلة ناجعة في مقاومة المقدسيين للاحتلال ولمخططاته الهادفة إلى اقتلاع الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم ومصادرة هويتهم الوطنية. وقد عقد مؤتمر صحفي طالب فيه النائب كوفمان وهو يهودي الاحتلال بالتوقف عن إخضاع الفلسطينيين لسياسات تنتهك حريتهم وقراراتهم ومستقبلهم. وأكد على أن الوفد الأوروبي سيهتم بالاطلاع على المعاناة المقدسية والفلسطينية، ونقلها إلى الاتحاد الأوروبي وكافة المنابر الدولية. وأشار إلى تضامن أعضاء الوفد الصادق وعموم الأحرار في المجتمعات الأوروبية، وذكر أن معاناة اليهود على أيدي الأوروبيين في القرن التاسع عشر لا يبرر اضطهادهم للشعب الفلسطيني صاحب القضية العادلة.



د. بحر خلال استقبال برلمانيين عرب ومسلمين ضمن قافلة شريان الحياة ه في مقر المجلس التشريعي بغزة



النواب المقدسيون المهددون بالإبعاد لدي استقبالهم الوفد البرلماني الأوروبي في خيمة الإعتصام بالقدس



لجنة الرقابة بالتشريعي تجتمع مع لجنة الرتب العسكرية الحكومية بمقر التشريعي



د. دويك للوفد البرلماني الأوروبي في الخليل :

أطالب بإنشاء جمعية «برلمانيون بلا حدود» للدفاع عن نواب الشعوب المنتخبين



د. دويك يرافق الوفد البرلماني الأوروبي في جولة ميدانية بمدينة الخليل

أدعو المجتمع الغربي لخطوات عملية لنصرة الفلسطينيين بعيدا عن الشعارات والخطب العصماء

كوفمان يؤكد تضامن الوفد مع الشعب الفلسطيني في وجه إجراءات الإحتلال

دعا د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الوفد البرلماني والسياسي الأوروبي الذي زار الضفة الغربية خلال الأيام الماضية لإنشاء محكمة برلمانية دولية تهتم بالدفاع عن نواب الشعوب المنتخبين، أو العمل على إيجاد مظلة جامعة تضم جميع النواب على الأقل، مقترحاً أن يكون اسمها «برلمانيون بلا حدود»، لتضام نواب كل الشعوب، وتسعى لرفع الظلم والقهر عن البرلمانيين أينما وجد. وحمل دويك الوفد، الذي التقاه في مدينة الخليل الاثنين الماضي، رسالة إلى المجتمع الأوروبي والغربي بضرورة «القيام بخطوات عملية بعيداً عن الخطب العصماء بهدف رفع الظلم والقهر الذي يقع على الشعب الفلسطيني ونوابه المنتخبين، اعتقالاً أو إبعاداً أو ملاحقة». وعبر دويك عن سعادته بمثل هذه الزيارة التي وصفها بـ «الناجحة»، قائلاً إنها «جاءت للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولتعتبر

عن رفض شريحة كبيرة من المجتمع الأوروبي لكل أشكال الظلم والقهر التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع». وأعرب جيرالد كوفمان رئيس الوفد الأوروبي، الذي ضم نواباً وسياسيين من سويسرا وبولندا وبريطانيا والبرتغال واسكتلندا، عن تضامن الوفد مع الشعب الفلسطيني في وجه إجراءات الإحتلال، موضحاً أنه عايش عن قرب حجم هذه المعاناة وحالة الظلم التي يعيشها الشعب الفلسطيني، من خلال تنقله بين الحواجز التي تفصل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، مشيراً إلى مدى الصعوبة التي اعترضت الوفد للوصول إلى مدينة الخليل، والتي مكث فيها قرابة خمس ساعات. وقام الوفد الأوروبي بجولة في مدينة الخليل، كما زار الوفد أسيرة أحد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، واطلع على أشكال ونماذج من حالات التعذيب التي يتعرض لها الأسرى في سجون الإحتلال.

خلال جلسة خاصة بمشاركة برلمانيين عرب ومسلمين

التشريعي يدعو البرلمانات العربية والإسلامية لنصرة الأقصى والمقدسات ومواجهة مخططات الإحتلال

البرلمانيون العرب والمسلمون يرسمون لوحة تضامن رائعة ويدعون إلى إرساء آلية عمل فاعلة لنصرة القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية



د. طالب أبو شعر وزير الأوقاف في وداع د.بحر والوفد البرلماني في معبر رفح

خلال وجوده في الديار الحجازية على لقاء فعاليات سياسية وبرلمانية عربية وإسلامية بهدف بحث التحديات التي تواجه شعبنا الفلسطيني وسبل دعم قضيتنا الوطنية على إيقاع الممارسات والمخططات والتهديدات الصهيونية التي تترصد بشعبنا دوائر الاستهداف خلال المرحلة المقبلة. وكان في وداع الوفد البرلماني عدد من نواب المجلس التشريعي ووزراء وشخصيات من الحكومة، وقادة الفصائل الإسلامية والوطنية إلى جانب موظفي المجلس التشريعي.

غادر وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قطاع غزة ظهر أمس متوجهاً للديار الحجازية لأداء فريضة الحج. وأوضح مدير عام الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة في المجلس التشريعي مؤمن بيسو أن وفدا يضم عددا من النواب غادر قطاع غزة يضم كلا من د.أحمد بحر والنائب د. يونس الأسطل والنائب د.عبد الرحمن الجمل والنائب د.محمد شهاب والنائب جميلة الشنطي، مؤكداً أن الوفد سيحرص

د. بحر يثمن زيارة البرلمانيين العرب والمسلمين ويؤكد أنها تؤسس لأشكال متقدمة من العمل البرلماني المشترك

د. الحية يدعو إلى تشكيل لوبيات برلمانية عربية وإسلامية ضاغطة على حكوماتها وتفعيل التواصل بين التشريعي والبرلمانات العربية



جانب من جلسة المجلس التشريعي بمشاركة برلمانيين عرب ومسلمين

النواب يستبعدون الحرب دون بعض الحماقات

تهديدات الإحتلال بضرب غزة.. تهديدات جديدة أم حرب نفسية؟

5

النائب م. جمال سكيك :

دخلنا الانتخابات بسبب استئثار الظلم والفساد والمحسوبية ومحاربة المقاومة

4

6



تفقدوا بلدية الزوايدة

نواب الوسطى يستقبلون وزيرى الصحة والعمل ويناقشون قضايا مختلفة

المستشفى والارتقاء بها إلى ذلك نظم نواب الوسطى زيارة تفقدية لبلدية الزوايدة للاطلاع على طبيعة وسير العمل فيها، وكان في استقبالهم كلا من رئيس بلدية الزوايدة حسن مزيد وأعضاء من المجلس البلدي، وناقش النواب خلال اللقاء العديد من القضايا التي تتعلق بالبلدية وبناء المقر الجديد لها وآلية العمل فيها وأهم المشاريع التي تقوم بها البلدية والتي بلغت تكلفة مشاريع المياه فيها ٦٥٥٠٠٠ دولار، وتكلفة مشاريع الصرف الصحي ٩٢٢٠٠٠ دولار، وتكلفة مشاريع الطرق ٥٣١٠٠٠ دولار.

استقبل نواب كتلة التغيير والإصلاح في المحافظة الوسطى السبت الموافق ٢٠١٠/١٠/٣٠ كلا من د. باسم نعيم وزير الصحة وأحمد الكرد وزير العمل، وكان في استقبال الوزيرين كلا من النواب النائب دسالم سلامة والنائب د.عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وناقش النواب والوفد الزائر العديد من القضايا التي تتعلق بالمحافظة الوسطى وخاصة القضايا الصحية كان أبرزها قسم الاستقبال في مستشفى شهداء الأقصى وإمكانية تطويره لتقديم خدمات أفضل للجمهور، فضلا عن السعي لتطوير

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تلتي وزير الزراعة لبحث المستقبل الغذائي لقطاع غزة

السلع الضرورية التي يتم استيرادها مثل القمح، والكمية التي يمكن تخزينها في ظل استمرار الأزمة العالمية الخاصة بندرة إنتاج القمح وأوضح الأغا أن محصول القمح والشعير يعتمد على مياه الأمطار مما يؤثر على كمية الإنتاج بسبب تذبذب الأمطار، مبيناً أن الاعتماد غزة على المساعدات التي ترسل من الدول المانحة، مرجعاً سبب عدم قدرة قطاع غزة على عدم الاعتماد على نفسه في سد احتياجاته إلى قلة الموارد المالية وعدم توفر الدعم الكافي للقطاع الزراعي، إضافة إلى عدم توفر رقعة زراعية كافية للزراعة.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع مع وزير الزراعة د. رمضان الأغا الخميس (٢٨-١٠) بمقر المجلس بمدينة غزة، وحضر الجلسة كلا من النائب د.عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية والنائب د.سالم سلامة. وناقش النواب مع الوزير الأغا مستقبل قطاع غزة الغذائي ومدى إمكانية استبدال محاصيل زراعية بدلاً من محاصيل أخرى، مثل استبدال محصول الذرة بدلاً من القمح، وذلك نظراً لحدوث بعض التغيرات المناخية وشدة الحرارة مما أثر على زراعة بعض المحاصيل الزراعية، إضافة إلى تخزين بعض

المجلس التشريعي يقر قانون الطب الشرعي بالقرءة الأولى

الكشف عن الجريمة، إضافة إلى وضع السياسة الفنية لأعمال الطب الشرعي، فضلاً عن رفع مستوى العاملين في الطب الشرعي وأصحاب العلاقة، وتدريب كوادر الأمن العام وأعضاء النيابة والمحامين والقضاة. ويتكون مشروع القانون من (٢٨) مادة تتوزع على خمسة فصول تشتمل على تعريفات، وفصل يتحدث عن تأسيس المركز وأهدافه وإدارته، فيما يتحدث الفصل الثالث من مشروع القانون عن الطبيب الشرعي، بينما يشتمل الفصل الرابع على النيابة العامة والطب الشرعي، فيما يحتوي الفصل الخامس على أحكام عامة.

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون الطب الشرعي المقدم من اللجنة القانونية بالقرءة الأولى خلال جلسة المجلس التشريعي التي عقدها اليوم في مقر المجلس بمدينة غزة. وأشار رئيس اللجنة القانونية النائب د. أحمد أبو حلبية إلى أن مشروع القانون يهدف إلى إنشاء مركز متخصص في الطب الشرعي يرمي إلى مساعدة العدالة في الكشف عن الجريمة ويخضع إدارياً لوزارة العدل ونقياً للمجلس الاستشاري للمركز وبين النائب أبو حلبية أن المركز يهدف إلى الإشراف على الطب الشرعي في فلسطين، ومساعدة العدالة في

طالبها بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال

منصور يطالب السلطة برفع يدها عن النواب

ووقف جرائمها بحق الإنسانية، لافتاً إلى أن العدو يحتاج إلى رادع قوي يضع حداً لكل تجاوزاته التي اشتدت بعد التواطؤ الداخلي والخارجي المتساق مع مخططاته في النيل من صمود الشعب واستهداف مقدساته ومثليه. وقال النائب بالتشريعي: «التنسيق الأمني شيء واضح بدليل الاجتماعات المستمرة بين الاحتلال وقادة فتح، مطالباً سلطة فتح بإيقافه نظراً لخطورته على القضية الفلسطينية وحماية أبناء شعبها في الضفة من الاعتقالات. وأشار إلى أن أجهزة فتح الأمنية تقوم بملاحقة النواب بوسائل وأساليب مختلفة وتمارس المضايقات عليهم باعتقال أقاربهم واستفزازهم، مبيناً أن الأصل في هذه الأجهزة حماية المواطنين بشكل عام والنواب بشكل خاص.

هي سياسة التنكيل ضد الفلسطينيين ولا يوجد سبب واضح لاعتقال النائب قفيشة إنما هذا يأتي ضمن إطار الاعتداءات المستمرة على النواب ورموز الشرعية». وأوضح منصور أن اختطاف قفيشة جاء بعد فشل كل محاولات الاحتلال في التصدي للنواب الإسلاميين في الضفة الذين أصروا إلا أن يحملوا همّ شعبهم ويتلاحموا مع أماله وآلامه، داعياً السلطة في الوقت ذاته إلى رفع يدها عن النواب وعوائلهم في الضفة ووقف كل المضايقات بحقهم بما يتساق مع إجراءات وممارسات ومخططات الاحتلال. وأكد أن ممارسات الاحتلال باتت غير مستغربة على الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب، بعدما قام في سابقة خطيرة باختطاف نواب ووزراء حكومة بأكملها في الضفة عام ٢٠٠٦. وطالب منصور حكومة الاحتلال بالكف عن مهاتراتها

أكد النائب في المجلس التشريعي ياسر منصور أن حملة الاعتقالات والاعتداءات على النواب في الضفة الغربية المحتلة ما زالت مستمرة منذ نجاحهم في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، مبيناً أن الاحتلال يعتقل النواب دون أي سبب يذكر. وحذر النائب منصور من مغية استمرار هذه الاعتداءات على رموز الشرعية الفلسطينية، موضحاً أن وقف التنسيق الأمني بين سلطة فتح والكيان الصهيوني هو الرد الأمثل على هذه الاعتقالات. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت فجر الاثنين الماضي ١٨-١٠-٢٠١٠، النائب عن مدينة الخليل الدكتور حاتم قفيشة بعد مدهمة منزله في المدينة الواقعة جنوب الضفة. وحول سبب هذا الاعتقال قال منصور: «إن الاحتلال لا يريد سبب لاعتقال أبناء الشعب الفلسطيني إنما

د. بحر يعزى بوفاة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي

أرسل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي برقية تعزية ومواساة إلى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بوفاة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة، داعياً الله عز وجل أن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان وأن يسكن الفقيد الجنة. وعبر بحر عن خالص تعازيه الحارة باسمه وباسم نواب المجلس التشريعي الفلسطيني للشعب الإماراتي الشقيق، متقدماً بخالص مشاعر العزاء والمواساة.

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد جلسة استماع لقيادة جهاز الأمن الداخلي

وأكد أن الوزارة قامت بعملية توعية شاملة للناس بخطورة هذه المسألة، وأنه تم فتح باب التوبة وحيث سلم بعض العملاء أنفسهم، موضحاً أننا حاولنا إنقاذهم من هذا المستقبل الخطيرة والسيئ، مشيراً أنه نتيجة لهذا الوعي فإن كثيراً من العملاء قد أوقف ارتباطه مع الاحتلال. محذراً في الوقت نفسه من التعاطي مع موضوع الإشاعات حول أعداد ونوعية العملاء المعتقلين. ونفى مدير الجهاز الادعاءات بوجود تعذيب داخل السجون، مؤكداً أن ما يشاع عن وجود تعذيب واستخدام الجهاز لا يقدم على اعتقال أي شخص إلا بعد توفر معلومات دقيقة وموثوقة، موضحاً في الوقت نفسه أن الجهاز يستقبل مؤسسات حقوق الإنسان والصليب الأحمر لمراقبة وزيارة السجون للاطلاع على أحوال وظروف المعتقلين بشكل دائم ومستمر.

جهازه قد شكل إدارة خاصة للمراقبة الداخلية وبهدف مراقبة مدى تطبيق عناصره للقانون، إضافة إلى الرقابة من قبل المجلس التشريعي ومؤسسات حقوق الإنسان. وأوضح مدير الجهاز للنواب الهيكلية والإدارات الخاصة بجهاز الأمن الداخلي، مشيراً إلى أن الجهاز تأسس بقرار من الحكومة الفلسطينية في شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ وذلك بعد استنكاف معظم الأجهزة الأمنية عن العمل، وحاجة قطاع غزة إلى مثل هذا الجهاز لحفظ الأمن والنظام العام. وعن حملة مكافحة التخابر مع الاحتلال بين مدير الجهاز أن الجهاز استطاع أن يحقق إنجازات عديدة في هذا المجال، مؤكداً أن هذا الموضوع يمثل خطراً حقيقياً على شعبنا وأن هناك إنجازات تم الوصول إليها عبر اعتقال عدد كبير من العملاء، الذين يمثلون فئة صغيراً جداً ضمن إطار المجتمع.

عقدت لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي جلسة استماع بقيادة جهاز الأمن الداخلي بحضور عدد من النواب بمقر المجلس بمدينة غزة. ورحب النائب م.إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة بالحضور، مشيداً بجهود وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها فتحي حماد وجهود الأمن الداخلي في حفظ النظام العام وبنجاح حملة مكافحة التخابر الأخيرة التي شكلت حالة من الوعي العام بخطورة مثل هذه الآفة على المجتمع. بدوره عبر العميد صلاح أبو شرخ مدير جهاز الأمن الداخلي عن سعادته بهذه الجلسة وبالاستماع إلى كل الملاحظات حول أداء الجهاز بشكل عام وذلك للوصول إلى مزيد من التحسين والارتقاء والعمل على أي إشكاليات في سياق العمل والأداء، موضحاً أنه صدرت تعليمات واضحة ومحددة إلى جميع أفراد الجهاد بالالتزام بالقانون، مشيراً إلى أن

وفد برلاني برئاسة د. بحر يتفقد عددا من المدارس الحكومية



موضحاً أن "التشريعي" هو سند وعون كبير للوزارة خاصة لجنة التربية التي تعاملت مع قضايا الوزارة بحكمة وفعالية عالية. وخلال الجولة التقى الوفد بطلاب وطالبات المدارس والهيئة التدريسية فيها، واستمعوا إلى مشاركات فنية من الطلاب والطالبات إضافة إلى متابعة عروض كشفية متنوعة. وقدمت إدارة المدارس الأربع هدايا رمزية للنائب الأول لرئيس المجلس د. أحمد بحر، والوزير د. محمد عسقول.

القاهرة الأساسية المختلطة، والهدى الثانوية للبنات واسدود الأساسية وخالد العلمي الثانوية للبنين. واستمع وفد الوزارة والتشريعي خلال الجولة إلى مدراء المدارس حيث أوضحوا أن هناك استقراراً في المسيرة التعليمية واهتماماً كبيراً من قبل المديرية والوزارة بكافة الاحتياجات. وشكر الوزير عسقول رئاسة التشريعي على اهتمامها الكبير بالتعليم وسؤالها المستمر عن هموم،

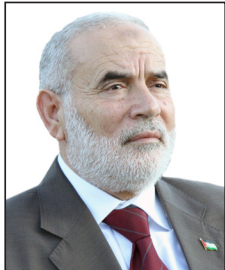
أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بعمل وزارة التربية والتعليم العالي والتي اعتبرها واجهة الوزارات الأخرى، مبيناً أن المجلس التشريعي يتواصل مع كافة الوزارات ومن بينها "التعليم" للوقوف على احتياجاتها ومعرفة مشاكلها لوضع الحلول المناسبة. جاء ذلك خلال الجولة التفقدية التي قام د. بحر وأعضاء لجنة التربية النائب د. عبد الرحمن الجمل ود. خميس النجار، إلى جانب وزير التربية والتعليم محمد عسقول. وأوضح بحر أنه يفخر بالمعلم الفلسطيني الذي يخرج الأجيال الواعية مؤكداً أن عليه دوراً كبيراً في تثقيف الطلبة وحمايتهم. وقدم بحر منحة مالية لمدرسة أسدود لتطوير العمل اللامنهجي فيها، مبدياً إعجابه بأعمال فنية تنفذها المدرسة بإمكانات ذاتية متواضعة. وشملت الجولة تفقد أقسام مديرية غرب غزة والإطلاع على سير العمل فيها والاستماع إلى مشاكل وهموم الموظفين، إضافة إلى زيارة مدرسة

كلمة البرلمان

في ذكرى وعد بلفور المشنوم:

بالمقاومة والوحدة.. تحفظ الحقوق وتحرر الأوطان

د.أحمد محمد بحر



ثلاثة وتسعون عاما مرت على وعد بلفور المشنوم الذي أعطى من لا يملك من لا يستحق، وشكل الأرضية الخصبة الأولى لتنمية وازدهار الوجود الصهيوني على أرض فلسطين. لا تكمن خطورة وعد بلفور في منحه الشرعية لشذاذ الأفاق في استيطان واحتلال فلسطين وتشريد أهلها فحسب، بل في تفسير طبيعة التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية منذ البدايات الأولى الذي لا يخرج عن دائرة التآمر بحال. لا نحتاج كثيرا إلى استحضار تفاصيل الماضي بقدر ما نحتاج إلى تفعيل لحظة الحاضر وبناء عمل تراكمي لهدم كل أشكال العبث والتآمر التي استهدفت قضيتنا الوطنية، والعمل على صوغ برامج وطنية سليمة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل التي يفرضها حجم المخططات الإقليمية والدولية التي تتربص بفلسطين دوائر السوء والاستهداف.

في هذه الذكرى المشنومة من البديهي التذكير أن الحقوق الفلسطينية التاريخية المشروعة هي حقوق ثابتة في عقول الفلسطينيين، ورأسخة في وعيهم، ومتجذرة في أفتدتهم، ولا يمكن لأحد أيا كان أن يشطب أي منها، فدونها رصيد لا محدود من التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الفلسطيني في سبيل نصرته قضيتيه والدفاع عنها طيلة العقود الماضية. إن التمسك بحقنا الراسخ في مقاومة الاحتلال، وصيانة وحدتنا الوطنية، وتوفير مقومات الصمود والثبات لشعبنا، يشكل الرد السليم على وعد بلفور وكل الوعود التآمرية الأخرى التي شرعت للاحتلال على أرضنا المباركة، والضمانة الأمثل لحفظ مسيرتنا الوطنية والنأي بقضيتنا العادلة عن براثن التصفية والاستهداف التي تستهدفنا الإدارة الأمريكية وحلفاؤها إقليميا ودوليا، بتساوق مدان من بعض أبناء جلدتنا.

من الصعب الحديث عن مواجهة حقيقية لوعد بلفور وآثاره الخطيرة التي امتدت حتى اليوم دون إعادة الاعتبار للمقاومة والكفاح، ووقف جرائم التعاون الأمني مع الاحتلال، ووقف كافة الاتصالات السياسية مع الاحتلال الصهيوني، والعمل على إنجاز المصالحة الوطنية على أساس وطني صرف ووفقا لأجندة فلسطينية خالصة.

وبين يدي الذكرى المشنومة حديث عن الدور الخطير الذي مارسه بريطانيا بحق الفلسطينيين، فها هنا لا يكفي بريطانيا مجرد الاعتذار للشعب الفلسطيني، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى قيامها بتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي اللازم لإسناد قضيتنا الوطنية، ما يشكل الحد الأدنى المقبول أمامها للتكفير عن جريمتها السياسية والأخلاقية بحق شعبنا، كونها تتحمل المسؤولية التامة عن كل ما لحق به من جرائم ومصائب ونكبات، كما تتحمل مسؤولية التغطية السياسية السافرة على مواقف وجرائم الاحتلال طيلة العقود الماضية، دون أي اعتبار لقيم الحرية ومبادئ حقوق الإنسان التي تتشدد بها على رؤوس الأشهاد. إن هذه الذكرى الأليمة تشكل حافزا أساسيا للتفاف وطني كامل حول الثوابت والحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها قضيتي: القدس وحق عودة اللاجئين، وتجريم كل من يحاول المساس بحقوقنا المشروعة المخضبة بمسيرة تاريخية طويلة تحتضن دماء آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى والأسرى والمشردين والمكالمين. وختاماً فإن شعباً قدم أروع ملاحم الثبات والصمود والفداء طيلة مراحل معاناته التاريخية لقادر على أن يستكمل مسيرة تحرره الوطني، وأن يحبط كل «الوعود البلفورية» التي تكتسي أردية جديدة هذه الأيام، ويشق طريقه بكل ثقة وإيمان نحو النصر والتحرير بإذن الله.. وما ذلك على الله بعزيز.

«التشريعي» يستقبل وفداً من مبغدي كنيسة المهد



لبحث الحلول المناسبة لها، مؤكداً أنها قضية لا يمكن تجزئتها بعودة مبغدي حركة فتح واستثناء وحرمان مبغدي حركة حماس.

حماس فقط. بدوره أوضح النائب البردويل أن قضية المبغدين سيتم طرحها على حركة فتح في ملف المصالحة

خلال ورشة عمل نظمتها لجنة القدس بالتشريعي

المطالبة بتشكيل لجنة قانونية من المحامين والمختصين

لفتح ملفات جرائم الحرب الصهيونية في القدس

الفلسطينية على أرض فلسطين، وذلك بالتغاضي عن الجرائم التي يرتكبها الصهاينة من احتلالهم للأرض الفلسطينية ومكافأة العصابات الصهيونية على تلك الانتهاكات والمخالفات للقانون الدولي العام بكافة فروعه، وإصدار قرار التقسيم الذي لا يملك أي سند من القانون الدولي أو التاريخ والواقع. وطالب أبو شمالة المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري وعدم التضحية بمبادئ حقوق القانون الدولي بخصوص التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية حقوق إنسانية رتبته الشرعية الدولية، لذا وجب على المجتمع الدولي عدم الصمت وتنفيذ ما ينص عليه القانون.

بدوره أكد النائب أحمد عطون المهدي بالإبعاد عن مدينة القدس أن الاحتلال يرتكب كل يوم جرائم جديدة ومتلاحقة في القدس ويتجاهل للنصوص القانون الدولي والإنساني في التعامل مع المدينة المقدسة، مشيراً إلى أن محاولات الاحتلال الدائمة لطمس الحقيقة وتغيير الواقع مصيرها الفشل.

وفي ختام الورشة أجمع المشاركون على ضرورة تفعيل البعد القانوني والقضائي سواء في المحاكم الدولية أو المحاكم الوطنية ومحكمة ومساءلة مجرمي الحرب الصهاينة وكل من ساهم وشارك في جرائمهم بحق القدس، ومطالبة المجلس التشريعي بضرورة استكمال الخطوات القانونية من أجل إقرار مشروع قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين.

كما طالب المشاركون لجنة التوثيق المركزية بتفعيل دورها عبر تخصيص جزء من جهدها المميز لملاحقة جرائم الحرب الصهيونية في القدس وإعادة إحياء وتفعيل دور اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي والإنساني المنشأة بقرار رئاسي رقم ١٥ - لسنة ٢٠٠٣.

إلى المحاكم الوطنية في الدول الأوروبية والغربية، داعياً المؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان إلى تفعيل دورها في حماية الإنسان الفلسطيني والتراث الإنساني الفلسطيني الإسلامي في مدينة القدس، فضلاً عن قيام منظمة اليونسكو بدورها الفاعل تجاه حماية الآثار والمعالم الإسلامية.

وبين أبو حلبية أن هذه الورشة هي مقدمة لعقد مؤتمر دولي من أجل تفعيل قضية الملاحقة القانونية للجرائم الصهيونية في مدينة القدس، وطرح قضية الملاحقة القانونية لمجرمي الحرب الصهاينة أمام المحافل القانونية الدولية.

حرب بمعنى الكلمة

من جهته أوضح مدير مركز القدس للحقوق المدنية والاقتصادية زياد الحموري أن هناك حرباً تجري بكل معنى الكلمة على الوجود الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة.

وقال أن الوجود الفلسطيني في القدس يتعرض لخطر كبير جداً، «فإسرائيل» ترتكب جرائم ضد الإنسانية ضد القانون الدولي، ويمكن لكل جريمة من هذه الجرائم أن تقدم وتبحث من أجل ملاحقة مرتكبيها، مثل جريمة هدم البيوت، وتغيير الوضع السكاني واعتقال الأطفال، إضافة إلى وجود الكثير من الشهادات الحاضرة التي يمكن للكثير من المؤسسات القانونية أن تعمل على استغلالها من أجل إدانة الاحتلال.

الأمم المتحدة شريك في الجريمة

بدوره أكد خليل أبو شمالة مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان أن الأمم المتحدة ساهمت وساعدت في تكوين وإنشاء إسرائيل وقيام دولة غير الدولة

استقبل د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الخميس (٢٨-١٠) وفداً من مبغدي كنيسة المهد بمقر المجلس بمدينة غزة، بحضور النائب د.صلاح البردويل، والنائب يحيى موسى، النائب د.عبد الرحمن الجمل، والنائب هدى نعيم. ورحب بحر بالوفد الزائر، مؤكداً أن قضية المبغدين هي واحدة من القضايا الوطنية الكبرى التي لا بد أن يتم إيجاد حل لها في القريب العاجل، وأن يتم طرح هذا الموضوع ضمن ملف الحوار والمصالحة لأنها قضية إنسانية ومؤلمة بكل المقاييس. وعبر وفد المبغدين للنواب عن تخوفهم من إهمال قضيتهم في ظل الحديث عن قرب التوقيع على ورقة المصالحة، مؤكداً على ضرورة إنجاز قضيتهم في أسرع وقت ممكن، إذ لا يمكن لقضيتهم أن تتجزأ خصوصاً بعد قيام حكومة رام الله بإيقاف دفع إيجار الشقق لمبغدي حركة

أوصى برلمانيون وحقوقيون بضرورة تفعيل البعد القانوني والقضائي في قضية القدس والأقصى والمقدسات واعتبار ما تقوم به «إسرائيل» في القدس جرائم حرب ضد الإنسانية والقانون الدولي والقانون الإنساني، مؤكداً على ضرورة قيام الدول العربية بواجبها نحو القدس والانتصار لأهلها، وتشكيل لجنة قانونية من محامين مختصين وذوى خبرة لفتح ملفات جرائم الحرب الصهيونية في القدس.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي أمس بعنوان (الملاحقة القانونية للجرائم الصهيونية في مدينة القدس)، وذلك في قاعة وزارة الأسرى والمحررين بمدينة غزة بحضور عدد من القانونيين والمختصين والعديد من المواطنين.

ملاحقة الجرمين

واستعرض النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى بعض الانتهاكات الصهيونية بحق مدينة القدس وسكانها، مؤكداً أن حجم الانتهاك خلال العام الحالي قد ازداد وتضاعف وتيرة بشكل متسارع من خلال عمليات التهويد والملاحقة وإحاطة المدينة بعشرات الكنس اليهودية، إضافة إلى إصدار الكثير من القوانين التي يسعى الكيان من خلالها إلى تحويل مدينة القدس إلى مدينة يهودية بامتياز، مثل قانون قسم الولاء للدولة الصهيونية، وقرار الإبعاد بحق النواب المقدسيين ووزير القدس الأسبق، والتهديد بإبعاد أكثر من ٣٠٠ شخصية مقدسية اعتبارية.

وطالب أبو حلبية السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية بالعمل على ملاحقة الجرائم الصهيونية لدى المحافل الدولية مثل محكمة لاهاي ومحكمتي العدل والجنايات الدولية إضافة

أبو عرفة: حكومة الاحتلال تربط إلغاء إبعاد

النواب المقدسيين بصفقة شاليط

كشف خالد أبو عرفة وزير شؤون القدس الأسبق في الحكومة الفلسطينية عن معلومات تشير إلى أن «إسرائيل» تربط ملف إلغاء قرار إبعاد النواب المقدسيين بصفقة تبادل الجندي الإسرائيلي الأسير لدى فصائل المقاومة الفلسطينية بجلاد شاليط. وأوضح أبو عرفة في تصريحات صحفية أن «القرار الإسرائيلي بإبعاد النواب بات يشكل إراجاً للاحتلال أمام الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، وبنفس الوقت لا يرغب أي طرف إسرائيلي بتحمل قرار إلغاء إبعاد النواب، لهذا فهي تبحث عن مخرج لهذا الموضوع». وأشار أبو عرفة، إلى أن دبلوماسيين عرب، ومسؤولين في السلطة الفلسطينية، ودبلوماسيين أوروبيين، أوصلوا معطيات حول ضم الاحتلال قرار إلغاء إبعادنا إلى حزمة المطالب في ملف الإفراج عن الجندي بجلاد شاليط الأسير لدى فصائل المقاومة بغزة.

«التشريعي» يستقبل وفداً طلابياً من البرلمان الصغير

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الخميس (٢٨-١٠) وفداً من البرلمان الصغير في مدرسة "ذكور الشاطئ د" في مقر المجلس بمدينة غزة بحضور عدد من نواب المجلس التشريعي. وعبر بحر عن ترحيبه وسعادته بهذه الزيارة، مؤكداً أنها تمثل خطوة شجاعة من أبنائنا الطلاب وبداية جيدة لتمهيد الطريق نحو بناء جيل قادر على فهم معاني الثبات والإسلام والحرية والديمقراطية. وأوضح بحر للوفد الطلابي المهام الأساسية لعمل المجلس التشريعي التي تركز على سن القوانين التشريعية، ومراقبة أداء الحكومة، وإقرار الموازنة، والتواصل الجماهيري واستقبال الشكاوى. بدوره عبر الطالب عاهد الشيخ رئيس البرلمان الصغير عن مدى سعادته هو وزملائه بهذه الزيارة، موضحاً أن دور البرلمان الصغير هو نشر ثقافة التعاون التسامح بين زملائه الطلاب، والعمل على مساعدة الطلاب في كافة النواحي، إضافة إلى تقليل العنف بين الطلاب وحل المشاكل.

في ضيافة البرلمان

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق شيئاً من المذكرات الشخصية لكل نائب وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الماضية

◆ أفنيت وقتي في العمل البرلماني.. وفورنا زادني تواضعا وقربا من الناس

◆ امتلكننا طموحات برلمانية كبيرة وواجهنا عوائق شاملة داخليا وخارجيا

دخلنا الانتخابات بسبب استئراء الظلم والفساد والمحسوبية ومحاربة المقاومة

بمواقف اعتبرها لا تصب في الصالح العام.. ولكن أشهد بأنني تعرفت وتعاملت مع أخوة أفاضل أذكر منهم المرحوم سفيان الأغا من كتلة فتح وكان صديق لي من أيام الدراسة في القاهرة، وقد كان وطنيا وصادقا وشريفا رحمه الله وكذا إخوة آخرين من كتلة فتح والمستقلين ومن الجبهة وغيرها.. ولكن ما أثر في نفسي أنه وبعد الحسم امتنع الزملاء عن حضور جلسات المجلس مطلقا.

ولكنني أقول ما زلنا أخوة وزملاء وإن كانت التدخلات الخارجية أبعدتنا فنظل أخوة، ومن الحكمة أن تعود اللحمة من جديد وخاصة مع اقتراب المصالحة إن شاء الله.

*** هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً الى شخص م. جمال سكيك ومكانته النقابية والاجتماعية؟**

مما لا شك فيه أنها إضافة نوعية كبيرة لي وقد أثرت كثيرا في مسار حياتي، وأنا حملت بهذه التجربة أمانة مشاركة الناس في طموحها وهمومها وأحزنها وأفراحها وكذا المشاركة في صنع القرار ودراسة ما يفيد الناس وخاصة ما يتعلق بالدعوة الى الله وحب الخير ومساعدة الناس والمشاركة في تصويب وتعديل القوانين مما يتناسب مع الشرع الحنيف ومتابعة مصالح الناس في كل المجالات.

*** ما شهادتك الشخصية على الواقع والأداء البرلماني الجمعي على مدار تجربتك البرلمانية؟**

بالطبع العمل ضمن لجان يعزز الإدراك والوعي، وإبداء الآراء والدراسة المعمقة وحضور ورش العمل للنقاش تثير الأفكار وتولد إبداعات ومفاهيم يكون لها النضوج الكامل بتبادل الآراء، ومن المؤكد أن العمل المشترك دائما فيه اقتباس وتبادل خبرات ونماء العلاقات ما كان لها أن تكون إلا بالأداء الجماعي. وتولد أيضا مع هذا علاقات أخوية وصداقات وحب في الله وتعاون جماعي للوقوف على أحوال الآخرين والوقوف معهم والاعتساب من تجاربهم حتى ولو كان برأي معارض أو رؤية مخالفة، ولكنني أنصح نفسي وغيري بالانحياز للحق دائما لأن الرقيب علينا هو الحق تبارك وتعالى.

*** في ظلال رحلة العمل البرلماني الطويلة.. هل يشعر م. جمال سكيك أنه أكثر قربا أم بعدا عن الجمهور الفلسطيني؟**

في الواقع أنني ازدت قربا من الناس بشكل كبير وغالبيتهم لم أكن أعرفه من قبل أو لم أتعامل معه سابقا. ولكن شعبنا المحب والمعطاء يقف مع ممثليه ونوابه بكل إخلاص راجيا التمسك بشؤونهم والمساعدة في حل مشاكله، ومن دواعي السعادة مشاركتهم في السراء والضراء والتضحية في سبيل المشروع الإسلامي على طريق تحرير فلسطين كل فلسطين من الفاصبين. لقد زادني هذا شرفا وثقة بالله أن شعبا بهذه الموصفات لن يضيعه الله وسينتصر بإذنه تعالى وإن النصر مع الصبر .

شاركت في العمل النقابي والمهني ولم أترك مجالا متاحا لخدمة أهلي وشعبي سواء في البلديات أو المؤسسات النقابية أو العمل الأهلي والخاص، فكان المحتوى الديني ينحدر في حياتي وسلوكي العام وقد زادني شرفا ورفعة واعتزازا أن انتسبت إلى كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني، فأصبحت حياتنا رسالة ومهمة رسالة للحفاظ على الدين والتعامل به مع أسرتي والمجتمع وتحقيق أهداف برنامج التغيير والإصلاح الذي رفعناه شعاعا للانتخابات "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت"، وأعتقد أنني لم أخش في الله لومة لائم ولم أجامل أحدا على حساب الحق فكنت أقول مقولة أخي أ. نجيب المحامي "أنت لا تمثل نفسك فقط إنما تمثل من وكلوك فأنت وكيل ولست أصيل فأنظر فيما وكلت من أجله ومن أجل تلك الأمانة أو لا". أنا لازلت أطمح بأداء أفضل ليرضى الله عني ومن ثم الناس إذا أحسنت ولم أسيء، ولقد كان فوزنا في الانتخابات فرصة قوية ولكنها زادتنا تواضعا لله وقربا من الناس.

*** استنادا الى تجربتك البرلمانية .. هل تعتقد أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ووفقا لما هو مأمول وطنيا في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟**

من أجل ذلك قام ميزان الحق والعدل ليميز الله الخبيث من الطيب ويقطع دابر الكافرين والمنافقين. إن المجلس التشريعي أثبت للعالم أنه صامد قادر على التحدي رغم كل المعوقات. صحيح أنه ليس كما نحب ولكن تم إقرار قوانين ومنها تحريم وتجريم التنازل عن القدس وعن أي شبر في فلسطين، وكذا دراسة وقانون حماية المقاومة وقانون الشركات وقوانين الأحوال الشخصية وتعديلاتها وقوانين العقوبات وقانون الطب الشرعي، والمجلس حمى القضية الفلسطينية بثوابتها وحافظ على شعلة المقاومة والجهاد وأعاد الحياة للحق الفلسطيني على المستويات العربية والإقليمية والإسلامية والعالمية كافة، وهو يتابع التطورات الحديثة ويقف بالمرصاد للخطط الصهيونية والتهويد والاعتداء على المقدسات وتهجير أهلنا ومحاولة طرد عرب ال٨٠٤ ويقف معه الكثيرون من أحرار العالم وشعوبه العالم العربي والإسلامي.

*** حفلت الحياة البرلمانية طيلة السنوات الأربع الماضية بالمناكفات السياسية.. ما هي شهادتك حول هذا الموضوع.. وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيدا عن الخلافات الفصائية؟**

كنت سعيدا جدا ومتحمسا لعمل برلماني مشترك وكانت البداية مشجعة.. ولكنني فوجئت كثيرا من التغيرات السريعة لكثير من الشخصيات البرلمانية الذين التزموا



النائب : م. جمال سكيك

*** كيف تقيم أدائك على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى وحتى اليوم؟**

أنا في الحقيقة غير راض عن أدائي الشخصي لما ألمسه في نفسي من إرادة واستعداد ورغبة في العمل أكثر بكثير مما نحققه الآن، وأشعر أن الأمانة تقتضي أكثر من ذلك بكثير إلا أن العوائق التي وضعت أمام جميع نواب كتلة التغيير والإصلاح هي عقبات شاملة منها محلية وإقليمية وحتى عالمية، لذلك سددت وقاربت وبذلت ما أستطيع من عمل وجهد وفق المعطيات القائمة حاليا.

*** هل استطعت كنائب أن توفق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟**

في الحقيقة أن المهام كنائب هي التي أصبحت الشغل الشاغل الحقيقي لي، فلم يعد اهتمامي بأي عمل آخر.. والحقيقة أنني لم أتغيب عن أي جلسة برلمانية ولا عن جلسات اللجان ومناقشة الاقتراحات والمشاركة الدائمة. حتى أنني كنت لفترة طويلة بدون سيارة شخصية وأحضر غالبية المهام والواجبات اللازمة للعمل البرلماني.

*** هل أسهم اختطاف النواب في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية والوطنية آنذاك؟**

لقد أوضحت تأثيري الشخصي على اختطاف الإخوة النواب وتأثير ذلك على عائلاتهم وعلى الفراغ الذين تركوه مما سيعطل المجلس إلا أن الحل أتى واستمر العمل ولكن ليس بما نرغب جميعا. بالطبع كانت الطموحات والخطط والمشاركة كبيرة وكبيرة جدا إلا أن عوائق الواقع وتعقيداته كانت أكبر من ذلك بكثير.

*** كيف انعكست شخصية وثقافة م. جمال سكيك التربوية والنقابية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز بالانتخابات ؟**

في الواقع أنا من أسرة بسيطة مجاهدة متدينة أعشق وطني ككل فلسطيني حر

علينا ولكن الإرادة والرغبة في العمل كانت عالية وقوية.

*** ما هي الأعمال والمهام البرلمانية التي باشرتتها طيلة رحلتك داخل المجلس التشريعي؟**

١-الاشتراك في لجنة لتقصي الحقائق في قضية معينة.

٢-مقرر لجنة الحكم المحلي.

٣-عضو لجنة الموازنة .

٤-عند استنكاف أعضاء التشريعي بعد الحسم أعيد تشكيل اللجان واشتركت في لجنة الحكم المحلي والأمن والداخلية كمقرر للجنة وعضوية لجنة القدس.

٥-استقبال شكاوى المواطنين والمساعدة

في حلها لسي الجهات التنفيذية من خلال مكتب جنوب غزة لكتلة التغيير والإصلاح.

٦-القيام بالكثير من المهام بمشاركة زملائي النواب، منها الرقابة على مؤسسات السلطة التنفيذية ومتابعة سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء في أزمة الكهرباء، وفي قضية أزمة الخبز والدقيق وغلاء الأسعار تم المشاركة في خلية أزمة ومراقبة الأسواق والمخابز، والمشاركة في استقبال القوافل والوفود العربية والأجنبية البرلمانية منها وغير البرلمانية، والتواصل مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المختلفة، والمشاركة في المناسبات الوطنية والإسلامية والمشاركة الفاعلة في تفعيل القضايا الوطنية.. إلخ.

*** ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟**

١-استشهاد الأخ نبيل ابو سلمية هو وجميع عائلته عندما دمرت طائرات الاباتشي منزل له قبل حرب الفرقان ، واستشهاد المرافق الخاص بي الشهيد عوض الجوجو على أيدي الغدر التي طالته ومن قبله أخيه عصام الجوجو، وقد كان غاية في الالتزام والأمانة والإخلاص وقد فاز بالشهادة إن شاء الله.

٢- شهداء حرب الفرقان وخاصة استشهاد النائب الشيخ سعيد صيام إبان حرب الفرقان هو وعشرة من عائلته، وقد أثر فينا كثيرا حيث كان رئيس كتلة حماس البرلمانية وكان أستاذا خلقوا مهتيا ذكيا قلما يوجد له مثيل رحمه الله.

٣-عريضة عسكر السلطة الذين حضروا بزيهم العسكري يذفون التشريعي بالحجارة والتي اخترقت نوافذ المكاتب وكسرت أجهزة الكمبيوتر.

٤- يوم اعتقلت سلطات الاحتلال أكثر من أربعين نائبا ووزيرا لتعطيل أعمال المجلس التشريعي بما فيهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، وقد كانت صدمة وتم بعدها اعتماد الوكالات من المختطفين لوكلائهم نواب قطاع غزة.

٥- رفض منحي مع النائب د. خميس النجار تأشيرة من سفارة المغرب بالقاهرة لحضور مؤتمر في المغرب حيث عدنا من القاهرة ولم نشارك في المؤتمر ما أثر سلبا في نفوسنا.

*** ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟**

لقد دخلنا الانتخابات بسبب استئراء الفساد والظلم والمحسوبية وتفضيل المصالح الخاصة حتى أن أبناء المقاومة كانوا يعتقلون ويمنعون من الوظائف لأن السلامة الأمنية كانت محجوبة عنهم، وقد كنت صديقا قريبا من الأخ د. محمود الزهار في مرحلة الدراسة الأولية وحتى الثانوية العامة، وقتها أطلعتني مرة على قصة كان يكتبها عن الفارس المقتنع وهو يحمل هم الأمة وسلاح المقاومة وكان هذا قبل العدوان عام ٦٧ على غزة بسنوات عديدة، وقد رشحتني فيما بعد للدخول في الانتخابات التشريعية.

كنت محاضرا بالجامعة الإسلامية قسم الهندسة المعمارية وكنت أدرس طلبية السنة الرابعة في الهندسة المعمارية مادة الاجتماع الحضري فوجدت في الطلبة والطالبات شعلة مضئية نورها يفوق الحلم بقوة الإرادة والتحدي والتطلع لما هو أفضل لقضيتنا الفلسطينية ولمجتمعنا الفلسطيني.. فعندما كنا نذكر الحضارة والتحضّر والعالم والعولمة والقيادة والعدل والحكمة كنا نعود لنعكس كل هذه المفاهيم على حالنا وأحوالنا، من هنا كان ما وقر في قلبي وبطبيعتي التي أتساوى فيها مع أهلي ومحيطي الاجتماعي بحب الناس وحب خدمتهم من خلال حب الأوطان والدفاع عن المقدسات، فكانت هذه اللحظة الأولى للترشح للانتخابات، وخاصة أن برنامج كتلة التغيير والإصلاح صادفت التطلع والرغبات في محاربة الفساد والوقوف مع الحق باعتبارنا أصحاب رسالة، فكان ذلك ما وقر في قلبي لحظة الترشح للانتخابات.

*** هل كنت تملك معطيات دقيقة عن عمل المجلس التشريعي السابق لدى ترشحك للانتخابات ؟**

لم تكن لدي فكرة عن آليات عمل المجلس التشريعي السابق بدقة ولكنني كنت أتمس كغيري من عامة الناس أن مجموعة متنفذة تتحكم في مصير الناس.. ولأنني مارست العمل النقابي المؤسسي في جمعية المهندسين لقطاع غزة كنت أعلم أنه كما للانتخابات قوانين ونظم فإن لمجلس التشريعي صلاحيات إصدار وتعديل القوانين ومراقبة الوزارات والجهات التنفيذية وإقرار الموازنات، ولكن المعرفة الدقيقة بأعمال المجلس التشريعي لم تكن إلا سطحية ونظرية.

*** هل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني؟**

في الواقع أن الأمور كلها جديدة بالنسبة لي ولكن ما فاجأني ليس طبيعة العمل والمهام في المجلس التشريعي ولكن مواقف الأطراف التي لم تحصل على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات والتي كان هماها تعطيل كل ما من شأنه أن يسجل نجاحا للفائزين بالأغلبية، ولا شك أن ممارسة التشريعي كانت جديدة

النواب يستبعدون الحرب دون بعض الحماقات

تهديدات الاحتلال بضرب غزة .. تهديدات جديدة أم حرب نفسية؟



م. الأشقر: الاحتلال يشن حربا نفسية على الفلسطينيين وأي حرب جديدة ستبوء بالفشل الذريع



القرعاوي: الوضع الإقليمي والدولي لا يوفر مناخات مواتية للحرب وعلى المقاومة الجهوزية والانتباه



م. زيدان: لا حرب جديدة وأي عمل عسكري ضد غزة لن يمر دون تداعيات كبيرة



المصري: الجبهة الداخلية أكثر تحصنا من ذي قبل وحرب الفرقان منحت المقاومة تجربة ودروسا لأي مواجهة قادمة



د. شهاب: الحرب الأخيرة لن تتكرر وعلى المقاومة دوام الاستعداد والتعامل مع تهديدات العدو بجدية



د. أبو سالم: الحرب غير واردة والحصار يوازي الحرب .. وتجارب الاحتلال تحول دون مغامرات جديدة

ما زالت تعاني من فضائح جرائمها بعد كل حرب وهي ما تزال في ورطة من بعد اعتداءاتها على مرمرة، ومن بعد صيف ٢٠٠٦ في لبنان هي تعاني حتى اللحظة، لافتا إلى أن (إسرائيل) لا يمكن أن تقوم بذلك، مضيفا: " (إسرائيل) تعمل ما يوازي الحرب فهي تحاصر مليون ونصف إنسان وتمنع حرية التنقل والعبادة وتنسق مع بعض الدول لمزيد من الحرمان والأذى للشعب في غزة ثم الآن ترمي هذا البالون الذي نسميه قنبلة قلق وله آثاره الكبيرة".

المصري: على المقاومة الاستعداد

أما النائب مشير المصري فأكد بأن تسريبات الاحتلال بشن حرب على قطاع غزة نهاية العام تأتي من باب الحرب النفسية على شعبنا، مستبعدا شن أي حرب، مضيفا: " لكن تبقى اليقظة والحذر مطلوبين، ونعتقد أن العدو يدرك أن أي حرب جديدة لن تكون نزهة على القطاع، والمقاومة لن تتعامل معها بذات المنطق السابق بل أكثر قوة"، مشددا على أن الاحتلال سيتحمل تداعيات خطيرة نتيجة شني أي حرب، موضحا أن هذه التسريبات والحرب النفسية تهدف لفرض الاستسلام على شعبنا، إلا أن ذلك "لن يتحقق أمام الإرادة الصلبة والالتفاف الشعبي أمام مشروع المقاومة باعتباره المنقذ لشعبنا خاصة أمام فشل الخيارات الأخرى وهي لن تفرض على شعبنا أي تقهقر، وشعبنا متمسك بحقوقه ومستعد لأي مواجهة قادمة".

إيران أو غزة، رغم أن من سياسة الاحتلال عدم ترك المنطقة في هدوء أو استقرار لذا فقد يكون هناك ضربات خاطفة أو توغلات محدودة في بعض أجزاء في غزة أو ضربات لبعض القيادات السياسية".

ولفت النائب شهاب إلى أن وضع الاحتلال الأمني خاصة في الضفة الغربية في أفضل حاله فهو يعيش حالة استقرار وهو ليس بحاجة إلى شن حرب قد تعرضه لردات فعل تؤثر على أمنه واستقراره.

وحول استعدادات الشعب الداخلية قال: " جماهير شعبنا أصبحت واعية ومتمرسة على تهديدات الاحتلال ولا يصيبها الهلع والخوف من ضربات جوية أو حرب شاملة"، محذرا من أن ساحتنا الفلسطينية لا تحتل التنظير لحرب، داعيا إلى عدم تحويل تسريبات العدو، مضيفا: "مجرم كل من يكرر الإشاعات ويضخمها ويتعامل معها كحقيقة".

ولفت إلى أن قيادات المقاومة العسكرية يجب أن تأخذ كل تهديد على محمل الجد وتستعد لأي مواجهة محتملة، وتعد الخطط اللازمة للتصدي لأي عدوان، وأجهزة الحكومة الأمنية متيقظة وتعمل بجهد كبير.

د. أبو سالم: الحصار يوازي الحرب

بدوره لم يستبعد النائب د. إبراهيم أبو سالم قيام الاحتلال الإسرائيلي بأي جريمة، قائلا: "مسلسل الجرائم أكبر من أن يحسب، ولا نستطيع أن نحصى الجرائم العسكرية فالقتل عندها شيء طبيعي في لبنان ومصر وفلسطين والأردن وفي كل مكان لا بل في عرض البحر".

واستدرك النائب أبو سالم بأن الحرب في الوقت الحالي غير واردة لعدة أسباب، الأول أنه منذ بضع سنين و(إسرائيل) تلوح باحتمال ضربة لإيران ولم تحدث، كما أنها وجهت تهديدات متوالية لسوريا ولم تنفذها، ثم إن التجارب التي قامت بها إسرائيل تحول دون مغامرة حمقاء جديدة.

وبين أن الاحتلال يخشى من نتائج عدوانه من ضربات المقاومة في غزة، وإسرائيل

بعد أن خاضت حربين مع لبنان وغزة، معتقدا أن حصار غزة المحكوم بالتواطؤ العربي هو من باب الحرب طويلة الأمد وهي حرب استنزاف، ومضى يقول: "لا أعتقد أن (إسرائيل) بحاجة كبيرة لحرب تخوضها في قطاع غزة، ثم إن أي عمل عسكري ضد قطاع غزة سيكون له تبعات كبيرة ليس على مستوى الرد من قطاع غزة فحسب بل ربما نتيجة تدخل أطراف أخرى".

وأكد النائب زيدان أن إفشال المصالحة هدف إسرائيلي يحد ذاته لأنه لا يروق للاحتلال أن يرى الفلسطينيين موحدين أقوياء، وتابع: "الاحتلال عندما يريد أن يخوض حربا لا ينظر إلى المصالحة".

شهاب : محاولة لخلق أزمات

أما النائب د. محمد شهاب فرجح أن التهديدات تأتي في سياق لفت الأنظار عما يدور في الساحة السياسية من تعطيل متعمد لمسار المفاوضات، وغطرسة الاحتلال في استمراره بالاستيطان، وقرار الولاء ويهودية الدولة، وأيضا ما يتعرض له قادة الاحتلال من ملاحقات في بعض الدول الأوروبية مخافة الملاحقات القضائية، كما بين أن تهديداته بالحرب تأتي في إطار الحرب النفسية، فالاحتلال يهدف -حسب شهاب- إلى زعزعة الأوضاع وخلق أزمات اجتماعية واقتصادية بحيث لا يكون هناك استقرارا على الأرض.

ومضى يقول: "من ناحية أخرى الاحتلال لا يحتاج لمبرر لشن حروب، ممكن أن تكون هناك حروب مفاجئة، لكن التقديرات أنها لا تكون بنفس صورة الحرب الأخيرة التي جرت على حكومة الاحتلال وولايات كبيرة من تقبيل صورتها في العالم، فهي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ولا تبييض صورتها".

ولفت إلى أن الاحتلال لم يستطع التخلص بعد من آثار تقرير غولدستون رغم وجود محاولات لإماتة التقرير ونتائجه، مضيفا: "لم تتخلص (إسرائيل) بعد من آثار الهجوم على أسطول الحرية، والظروف كلها غير مهيأة لأن تقدم على حرب أو فتح أي جبهة سواء في سوريا أو لبنان أو

بحقه إلا أنه ما زال قويا متمسكا بحقوقه وثوابته، ولذلك فإن أي حرب ستبوء بالفشل الذريع وإن شعبنا سيحقق أهدافه وطموحه".

ومضى قائلا: "الأيام اختلفت، فسابقا كان العدو يصول ويجول في قطاع غزة دون رادع، أما الآن فإنه لا يستطيع التقدم مترا واحدا بفضل الله ثم المقاومة التي تمتلك الكثير من مقومات الردع للعدو، وإن أقدم الاحتلال على أي حماقة فإنه سيدفع ثمنها باهظا جدا قد لا يتخيله هذا العدو الصهيوني المجرم".

القرعاوي: لا مناخات مواتية

النائب فتحى قرعاوي استبعد قيام (إسرائيل) بشن حرب جديدة على قطاع غزة، وقال: "من ناحية التحليل السياسي والوضع الداخلي الإسرائيلي توجييه ضربة إسرائيلية مستبعد، وحتى الوضع الدولي والإقليمي لا يوفر مناخا ملائما لتخوض إسرائيل حربا جديدة ضد قطاع غزة خاصة بعد تشكيل لجنة غولدستون والإدانة الدولية الواسعة لجرائم الاحتلال خاصة في حربها ضد غزة".

ولفت إلى أن العدو الإسرائيلي دائما عودنا على الحماقة حتى وإن كانت الحرب مستبعدة من كافة الأبعاد القانونية والسياسية، إلا أن الاحتلال عودنا على الحماقة بالخروج من مأزقه الداخلية، مضيفا: "فنحن لا نستبعد ذلك ويجب على المقاومة أن تكون جاهزة ومتيقظة على الدوام".

وأشار النائب قرعاوي إلى أن الاحتلال لا يريد أن يرى مصالحة في أي حال، ويحاول أن يبقي الجانب الفلسطيني مشتتا، والجانب الفلسطيني لديه استعداد لتقديم تنازلات ليس فقط بوقف المصالحة بل أبعد من ذلك، وممارسات السلطة رام الله على الأرض دليل على ذلك.

م. زيدان: تبعات كبيرة

بدوره رجع النائب م. عبد الرحمن زيدان أن لا تقدم (إسرائيل) على شن حرب على غزة، موضحا أن إسرائيل ليس من السهولة أن تخوض تجربة حرب جديدة

منذ انتهاء الحرب الصهيونية المجرمة على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 والعدو الصهيوني لا يفتأ تصديرا للتصريحات العدوانية التي تهدد بشن حرب جديدة ضد قطاع غزة المحاصر وأهله المرابطين.

وقد علت نبرة قادة الاحتلال، السياسيين والعسكريين، بشكل حاد مؤخرا ضد القطاع، متوعدة بالويل والثبور وعظائم الأمور.

"البرلمان" كشفت عن حقيقة المواقف الصهيونية العدائية تجاه غزة من خلال استجلاء آراء مجموعة من نواب المجلس التشريعي عبر سطور هذا التقرير.

م. الأشقر: حرب نفسية

النائب م. إسماعيل الأشقر رأى بأن هناك حربا نفسية تشن على الجانب الفلسطيني من قبل الاحتلال الصهيوني وهذا ما تعودنا عليه سابقا، مشيرا إلى أن الاحتلال بعد الإخفاقات في حربيه على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة نهاية ٢٠٠٨ يعد ويجهز نفسه قبل خوض أي حرب لسنوات متعددة، وتابع: "لن تكون هناك حربا كبيرة سواء إقليمية أو على مستوى القطاع لكن هذا لا يعني أن لا يقوم العدو ببعض الحماقات من اجتياحات محدودة واغتيالات".

وفي تعليقه على مدى حرص الاحتلال على إفشال المصالحة تمهيدا لأي ضربة محتملة أوضح الأشقر أن المصالحة مترنحة بين فتح وبين مرجعياتها لأن مرجعية فتح ليست واحدة بل لها حساباتها، وقرارها غير مستقلة ولها مؤثرات إقليمية وعربية وأمريكية، مضيفا: "نحن نعتقد أن المصالحة قد تستخدمها فتح كورقة ضغط على أطراف التفاوض".

وحول استعدادات الجبهة الداخلية الفلسطينية لأي حرب قد تشنها إسرائيل قال النائب الأشقر: "نحن كشعب عشنا الظلم الصهيوني منذ أكثر من ٦ عقود وهذا الشعب رغم كل الجرائم المرتكبة

خلال جلسة خاصة ناقشت الدور البرلماني العربي والإسلامي والدور

المجلس التشريعي يدعو البرلمانات العربية والإسلامية

د. بحريثمن زيارة البرلمانيين العرب والمسلمين ويؤكد أنها تؤسس لأشكال متقدمة من العمل البرلماني المشترك

والدفع باتجاه تفعيل قرار البرلمان العربي القاضي بكسر الحصار عن قطاع غزة. في ذات السياق رسم البرلمانيون العرب والمسلمين المرافقين لقافلة شريان الحياة الذين شاركوا في مناقشات الجلسة لوحة تضامن رائعة مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، داعين إلى إرساء آلية عمل فاعلة لنصرة القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية.

متقدمة من العمل البرلماني المشترك وتفتح المجال أمام جهد برلماني عربي وإسلامي مميز ينتظم ساحة قطاع غزة خلال المرحلة المقبلة. بدوره دعا د. خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية إلى تشكيل لوبيات عربية وإسلامية ضاغطة على حكوماتها، والعمل على تفعيل التواصل بين البرلمان الفلسطيني والبرلمانات العربية، مؤكداً على أهمية تفعيل القرارات العربية والإسلامية في مقاطعة الاحتلال

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني السبت (27-10) جلسة خاصة لمناقشة الدور البرلماني العربي والإسلامي والدولي في دعم القضية الفلسطينية بمشاركة نخبة من برلمانيين عرب ومسلمين أصروا إلا أن يكسروا الحصار السياسي عن شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية. وثمن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عالياً زيارة البرلمانيين العرب والمسلمين، مؤكداً أنها تؤسس لأشكال

التغيير والإصلاح البرلمانية شكر النائب د. خليل الحية رئيس الكتلة النواب العرب والمسلمين على حضورهم ومشاركتهم في الجلسة لمناصرة القضية الفلسطينية، موضحاً أن هذه الزيارات تشكل دليلاً على صدق مشاعر هذه النخب البرلمانية.

واستعرض الحية مسيرة عمل المجلس التشريعي منذ فوز حركة حماس في الانتخابات والعوائق التي تعرضت لها بداية من التنكر الدولي لنتائج الانتخابات وصولاً إلى اختطاف الاحتلال الصهيوني لأكثر من أربعين من أعضاء كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في مدن الضفة الغربية، عدا عن منع جميع النواب من التنقل خارج الوطن للمشاركة في مؤتمرات دولية وعربية. وطالب بضرورة طرح القضية الفلسطينية على البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، وتشكيل لجان برلمانية للضغط على السلطات التنفيذية التي تعطي غطاء لتصفية القضية الفلسطينية.

لبرلمانيين عرب ومسلمين جاءوا لكسر الحصار والتضامن مع شعبنا الحبيب في قطاع غزة، معبراً عن أمله في أن تكون زيارتهم القادمة وقد تحررت أرضنا الفلسطينية من رجس الاحتلال.

البرلمانيون العرب والمسلمون

وأبدى البرلمانيون العرب والإسلاميين خلال مداخلاتهم في الجلسة تضامنهم الشديد مع القضية الفلسطينية ووقوفهم إلى جانب أبناء شعبنا، معبرين عن تضامنهم مع الأسرى الفلسطينيين وخاصة النواب منهم، وأجمع المتحدثون على ضرورة خلق آلية عمل لنصرة القضية الفلسطينية في جميع المحافل البرلمانية والدولية والحقوقية على مستوى العالم، مشددين على ضرورة تجريم الاحتلال والتطبيع معه بكافة الأشكال والمستويات سواء الاقتصادية أو السياسية.

كتلة التغيير والإصلاح

وفي مداخلته التي تحدث فيها باسم كتلة

العمل البرلماني المشترك، وتفتح المجال أمام جهد برلماني عربي وإسلامي مميز ينتظم ساحة قطاع غزة خلال المرحلة المقبلة، فضلاً عن كونها تشكل توسيعاً في النّقْب والنحت المتواصل في جدار الحصار المفروض الذي يتآكل تدريجياً بفعل جهود كل المخلصين الحريصين على دعم شعبنا وقضيته الوطنية».

وأكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على أهمية دور البرلمانات العربية والإسلامية والدولية في تعزيز روح الصمود والثبات لدى شعبنا، وتكريس مطالباته المشروعة في حقوقه وثوابته الوطنية غير القابلة للمساومة أو الانتقاص، وفضح حقيقة الإجرام والإرهاب الصهيوني ضد أبناء شعبنا، وحمل رسالة الأمل والألم، رسالة الحرية والاستقلال، لشعبنا إلى العالم كله، ونشرها والدفاع عنها في كل المحافل الإقليمية والدولية.

وثمن بحر عالياً الزيارة التاريخية

المجرمة ضد أهلنا وأطفالنا وشيوخنا وبيوتنا ومنشأتنا ومساجدنا، ولم تتوان في العمل على كل ما من شأنه كسر الحصار السياسي والاقتصادي عن شعبنا وقضيته الوطنية.

وأشار بحر إلى إن المجلس التشريعي الفلسطيني يطمح إلى بلورة خطط برلمانية، جديدة ومنظمة، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة التي تعلق فيها رايح التهديدات الصهيونية، ويحاول فيها النظام الإقليمي والدولي بقيادة الإدارة الأمريكية تشديد الضغط والحصار على شعبنا، وخاصة في قطاع غزة، من أجل حمله على الرضوخ لمقتضيات الأمر الواقع والتسليم بالرؤى الأمريكية والصهيونية لإنهاء الصراع وطي ملف القضية الفلسطينية على حساب حقوقنا وثوابتنا الوطنية.

وتابع قائلاً: «إن المشاركة الكريمة للأخوة البرلمانيين في جلسة اليوم تؤسس لأشكال متقدمة ومتطورة من

د. بحر: دور برلماني مميز

ورحب بحر بالبرلمانيين، مثنياً مشاركتهم الأصيلة وحضورهم الكريم، قائلاً: «إن المجلس التشريعي يرى في الدور البرلماني، وخصوصاً العربي والإسلامي، دوراً مميزاً، ويؤكد أن الجهود الواضحة التي تولاها ولا يزال في مواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة على شعبنا تعبر عن عمق الأصالة العربية والإسلامية ومدى التفاعل والاهتمام والدعم الذي يحظى به شعبنا وقضيته، وخصوصاً في ظل الصمت الإقليمي والتواطؤ الدولي الذي يستهدف كسر إرادة شعبنا وتصفية القضية الفلسطينية». ولفت بحر إلى أن البرلمانات العربية والإسلامية والعديد من البرلمانات الأوروبية سیرت رحلات وقوافل ووفودا تجاه قطاع غزة المحاصر، وزارات المجلس التشريعي والتقت بنوابه المنتخبين وتضامنت معهم، واطلعت على آثار العدوان والحرب الصهيونية

البرلماني فاضل الحاج إسماعيل

(ممثل البرلمان العربي وعضو البرلمان السوداني)



فقد أكد عضو المجلس الوطني السوداني فاضل الحاج إسماعيل على ضرورة استغلال كافة الطاقات التشريعية والبرلمانية في خدمة القضية الفلسطينية. مشيراً إلى ضرورة أن تأخذ قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال حقها من النقاش في البرلمانات العربية والفلسطينية.

نائب رئيس البرلمان الإندونيسي د. يسرى عبد الصمد



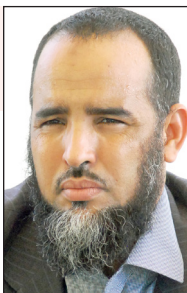
وقالت نائب رئيس البرلمان الإندونيسي د. يسرى عبد الصمد «إن واجب البرلمانيين تجاه القضية ليس الكلام وجمع المساعدات فقط بل دعم القضية وحملها إلى العالم كله. مشيرة إلى وجود مجموعة في البرلمان الإندونيسي تعمل على نشر القضية الفلسطينية عالمياً ودعمها لها بكل الطرق.

البرلماني المغربي عبد العطاش



ودعا النائب في البرلمان المغربي عبد العطاش البرلمان العربي إلى عقد جلسة مناقشة تطورات القضية الفلسطينية لاسيما قضية الأسرى مشدداً على ضرورة زيادة حجم الدعم والتضامن مع القطاع المحاصر.

البرلماني الموريتاني عمر عبد القادر



وقال عضو البرلمان الموريتاني عن حزب التواصل الإسلامي عمر عبد القادر: «إن الكثيرين يجهلون ما يبذلته البرلمان الموريتاني في دعم ونصر القضية الفلسطينية. حيث إنها حاضرة في جدول أعمال البرلمان منذ عام ١٩٦٧ عندما أصدر أمراً بقطع العلاقات مع أمريكا وبريطانيا. كما تم تحصيل إجماع على قطع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي». وذكر عبد القادر أنه تم طرد السفير الإسرائيلي في موريتانيا. كما تم إقامة خيمة تسمى خيمة الانتفاضة الموريتانية أثناء حرب الفرقان لجمع التبرعات لدعم الشعب الفلسطيني بالإضافة لعقد العديد من الجلسات البرلمانية لنصر الشعب الفلسطيني». ودعا البرلمانات العربية إلى عقد جلسات مختصة للتعليم بالقضية الفلسطينية وقضية المجلس التشريعي وإقامة المحاضرات والندوات لنقل الصورة الحقيقية حول ما يجري في قطاع غزة بالإضافة لسن القوانين في البرلمانات العربية مجرمة للكيان الإسرائيلي والمتعاونين معه.

البرلماني المغربي عبد

واستعرض عضو مجلس النواب والتنمية عبد القادر هفتاني أن والتطبيع الاقتصادي بين المغرب وال إلى أن هناك تواطؤ عربياً ضد حركة وذكر هفتاني أن واجب العالم العربي السلاح إلى جانب حركة حماس لا التشريعي تكون قريبة إلى الهراطقة والشجاعة يجب علينا على الأقل أن ن

ولي في دعم القضية الفلسطينية بمشاركة برلمانيين عرب ومسلمين

منصرة الأقصى والمقدسات ومواجهة مخططات الاحتلال

د. الحية يدعو إلى تشكيل لوبيات برلمانية عربية وإسلامية ضاغطة على حكوماتها ...
وتفعيل التواصل بين التشريعي والبرلمانات العربية

التشريعي يعتبر الثلاثين من مايو ذكرى الإعتداء على أسطول الحرية من كل عام يوماً للتضامن العالمي
مع الشعب الفلسطيني لكسر الحصار عن قطاع غزة



القضية الفلسطينية وتوفير كافة الإمكانيات المادية وغير المادية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبمشاركة خبراء في هذا المجال.
خامساً: دعوة البرلمانات العربية والدولية لتجميد عملية التطبيع التي تقوم بها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني.
سادساً: إعلان يوم الثلاثين من شهر مايو (إسطول الحرية) من كل عام يوماً للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني لكسر الحصار عن قطاع غزة.

سابعاً: تفويض رئاسة المجلس التشريعي تخطيط ومراقبة وتنفيذ الحملة الخاصة بذلك .

ثامناً: تكثيف العمل على المستوى العربي والإسلامي والدولي. لشرح الانتهاكات الصهيونية. كما يطلب المجلس إلى السلطة التنفيذية وضع المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة أمام مسؤولياتهم لحماية الشعب الفلسطينية والقضية الفلسطينية من انتهاكات الاحتلال.

تاسعاً: حث الحكومة على تفعيل اتصالاتها السياسية لإعادة اللحمة للموقف العربي والدولي. وفق البرنامج السياسي الفلسطيني من أجل وقف العدوان الإجرامي على الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

عاشرًا: تشكيل لجنة برلمانية خاصة من البرلمانات المشاركة لمتابعة قضية الأسرى والمعتقلين من أعضاء المجلس التشريعي مع جميع الجهات المختصة ومتابعة هذا الموضوع من الناحية الحقوقية والقانونية للإفراج عن

وشدد الحية على ضرورة تفعيل القرارات العربية والإسلامية في مقاطعة الاحتلال والعمل على تفعيل قرار البرلمان العربي القاضي بكسر الحصار عن قطاع غزة، مؤكداً على ضرورة تفعيل التواصل بين البرلمان الفلسطيني والبرلمانات الأخرى.

إقرار التوصيات

وقد أقر المجتمعون في ضوء المناقشات مجموعة من التوصيات التي حفلت بها جلسة المجلس تلاها د. بحر النائب الأول لرئيس المجلس، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تهمين الدعم الذي تقدمه الدول العربية للشعب الفلسطيني والترحيب باهتمامها للمساعدة في رفع الحصار عن أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة وخاصة الشقيقة مصر.

ثانياً: العمل على تبادل الزيارات مع أعضاء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية.

ثالثاً: دراسة إمكانية دعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث الانتهاكات الصهيونية للمؤسسات الفلسطينية والأماكن الدينية في القدس واستمرار سياسية الاستيطان وتهويد الأرض الفلسطينية وطرد السكان الأصليين وإصدار تشريعات عنصرية واستمرار حالة الحصار والعقاب الجماعي والعزلة المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

رابعاً: تشكيل لجنة برلمانية عربية من البرلمانات العربية المشاركة في هذا الاجتماع الخاص لإنقاذ القضية الفلسطينية تتولى الإعداد لمؤتمر برلماني عربي ودولي موسع تدعى له فعاليات سياسية واقتصادية وحقوقية وفكرية لوضع وتنفيذ خطة لدعم

كافة الأسرى وخاصة أعضاء المجلس التشريعي.

الحادي عشر: دعوة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لتشكيل لجنة دائمة من البرلمانات المذكورة لدعم قضية القدس والأقصى والمقدسات.

الثاني عشر: العمل الجاد لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والعمل على إشراك كافة القوى والتيارات السياسية في مواجهة أخطار التهويد ومصادرة الأراضي والاستيطان وإحكام السيطرة على مدينة القدس وطرد أهاليها واستمرار الانتهاكات الصهيونية بحق الأسرى والأبطال في سجون الاحتلال وخاصة النواب الأسرى والنواب المقدسين المهددين بالإبعاد.



البرلماني اليمني محمد الحزمي الإدريسي

وقال النائب في البرلمان اليمني محمد الحزمي الإدريسي: «إن المجالس البرلمانية العربية فيها الكثير من أصحاب القلوب الحية. لافتاً إلى أن البرلمان اليمني تعامل مع القضية الفلسطينية بكل جزئياتها وحيثياتها. وقال الإدريسي مخاطباً نواب المجلس التشريعي الفلسطيني: «نحن نتعلم منكم كيف يكون الثبات على المواقف المشرفة ونتمنى أن يستمر تواصلكم مع كافة المجالس البرلمانية العربية لإيضاح الصورة الحقيقية للقضية الفلسطينية».



القادر هفتاني

مغربي عن حزب العدالة واجب جهود حزب لوقف احتلال الإسرائيلي مشيراً إلى «حماس» في قطاع غزة. وبي والإسلامي أن يحمل أن نحضر جلسة للمجلس في «من ثم نمضي». مضيفاً إذا لم يكن لدينا الجراحة فتحت الأبواب والحدود وخرائن السلاح لحماس».



نائب رئيس البرلمان الموريتاني محمد محمود علي

وأكد نائب رئيس البرلمان الموريتاني محمد محمود علي أن البرلمانيين قادرون على أن يفعلوا ما لا يفعله الآخرون. بصفتهم يحملون الحصانة البرلمانية ويحملون جوازات سفر دبلوماسية حيث يستطيعون أن يتجولوا في الوطن العربي بأسره. ودعا علي البرلمانات العربية لتشكيل قافلة من البرلمانيين العرب للمشاركة في كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة و تفعيل العمل التشريعي في خدمة القضية الفلسطينية. وأشار إلى أن الأمانة العامة للأحزاب العربية ستعقد ملتقى دولياً للأسرى في الجزائر نهاية شهر فبراير القادم بحضور أكثر من ٥٠٠ شخصية وأمريكية وعربية.



البرلماني الجزائري / صالح نور

وقال النائب في البرلمان الجزائري صالح نور مخاطباً نواب المجلس التشريعي قائلاً: «إنكم تمثلون شعباً فريداً من نوعه، والله إنه أشبه بذلك الجيل الذي ربه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. شعب علمنا معاني العزة والشموخ معاني الكرامة وحقيقة الحرية». ودعا نور البرلمانيين العرب إلى العمل المشترك. قائلاً: «لنكون أكثر فاعلية من أجل مناصرة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ثوابته التي لا تقبل المساس بها أو المفاوضات حولها».



البرلماني المغربي أبو زيد الإدريسي

وقال عضو البرلمان المغربي عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض أبو زيد المقرري الإدريسي إن موقف أمريكا و(إسرائيل) وحلفاءها من الديمقراطية مفضوح ومكشوف ومدان، فالديمقراطية لهم ولشعبهم وللآخرين أن يصوتوا على من تريده أمريكا. أما إذا عبر الشعب عن إرادته واختار من يمثله فجزاؤه الأسر والقتل والاعتقال». وشدد الإدريسي على أن انعقاد على أن انعقاد المجلس التشريعي في ظل هذه الظروف الصعبة دليل على الصمود والاستمرار والقدرة على العمل في كافة الوسائل المتاحة حتى لو كان بدون الحد الأدنى.



خلال مشاركته في حفل زفاف جماعي للجرحي

د. بحر يؤكد دعم التشريعي لحقوق الجرحى



دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الحكومة الفلسطينية إلى الاهتمام بالجرحى دوماً وتوفير فرص عمل لهم ليعيشوا حياة كريمة بعد أن قدموا من أجسادهم أجزاء حتى يعيش شعبهم في كرامة، مؤكداً أن المجلس التشريعي يدعم حقوق الجرحى وسيبقى وفيًا لهم ومدافعاً عنهم. جاء ذلك خلال مشاركة بحر في حفل الزفاف الجماعي لعشرات الجرحى الذي نظّمته جمعية التيسير للزواج بمدينة غزة في مركز رشاد الشوا الثقافي بحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية وعدد من النواب والوزراء وفعاليات سياسية واجتماعية مختلفة. وهنا بحر العرسان وذويهم، معتبراً أن هذا العرس والفرحة تشكل نصراً فلسطينياً جديداً يحسب لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

ناقشت مشروع قانون الطب الشرعي في ورشة عمل

اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي تزور النيابة العامة بغزة

لمناقشة مشروع قانون الطب الشرعي المقدم للمصادقة عليه من المجلس التشريعي بالقراءة الثانية، وحضر الورشة رئيس اللجنة وأعضاؤها وعدد من نواب المجلس فضلاً عن المختصين في الطب الشرعي وممثلين عن النيابة العامة ووزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي والقضاء النظامي وأكاديميين ومختصين في الشريعة الإسلامية.

وناقشت الورشة تقييم مشروع القانون من الناحيتين الشكلية والموضوعية، وإبداء الملاحظات الفنية بشأن اختصاصات المجلس الأعلى للطب الشرعي وتركيبته، كما تطرق المشاركون إلى الصعوبات التي تعترض عمل الطب الشرعي في فلسطين.

التي سُنّت فترة الانتداب البريطاني للأراضي الفلسطينية ولم تعد تتناسب مع الواقع الحالي بسبب ظهور الجرائم المستحدثة. وعرض عابد لدور النيابة في التصدي لجرائم المخدرات بعد إعادة العمل بقانون المخدرات المصري الذي يفرض عقوبات مشددة تصل إلى حد الإعدام، حيث ناقش الطرفان تصوّر النيابة العامة بشأن مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية المحال إلى اللجنة القانونية.

وفي ختام اللقاء حثّ رئيس اللجنة القانونية وأعضاءها النيابة العامة على تعزيز التنسيق مع جهاز الشرطة للارتقاء إلى مستوى التناغم في الإجراءات. في سياق آخر عقدت اللجنة ورشة عمل

زارت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النيابة العامة في مقرها بمدينة غزة وعقدت اجتماعاً مع النائب العام المستشار محمد عابد ورؤساء نيابات في القطاع.

وأوضح د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة أن الزيارة تأتي في إطار تعزيز العلاقات بين المجلس التشريعي والمرافق القانونية والقضائية بهدف الوقوف على الإشكاليات القانونية واحتياجات النيابة العامة المادية والبشرية.

من جانبه استعرض النائب العام المستشار محمد عابد أبرز الإشكاليات التي تعيق عمل النيابة العامة والتي تتمثل في الاحتياجات اللوجستية ونقص الكادر البشري فضلاً عن الإشكاليات الفنية لبعض التشريعات الجزائية

اللجنة الخاصة بمتابعة مشروع

قانون الشركات تدخل تعديلات

على مشروع القانون

عقدت اللجنة الخاصة بمتابعة مشروع قانون الشركات في المجلس التشريعي اجتماعاً برئاسة د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي، وعضوية كل من النائب د. يونس الأسطل وأمين عام المجلس د. نافذ المدهون، وسجل الشركات بغزة د. عماد الباز. وناقش الحضور مشروع قانون الشركات المقرر بالمناقشة العامة، واتفق المجتمعون على إدخال تعديلات تتعلق بالأحكام الخاصة بشركة الشخص الواحد، وتم الاتفاق على أن يقدم مشروع القانون بالقراءة الأولى بالسرعة الممكنة نظراً للحاجة الملحة لمثل هذا القانون. وأكد النائب عدوان على أهمية الإسراع في إصدار هذا القانون وذلك تشجيعاً للاستثمار والارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني، مبيناً أن قانون الشركات المعمول به وضع منذ العام ١٩٢٩ ولا يلبي حاجة الشعب الفلسطيني. من جانبه أكد النائب الأسطل على أهمية مراعاة الأحكام الشرعية الإسلامية عند وضع مشروع القانون، وذلك احتراماً للقانون الأساسي الذي يعتبر أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع في فلسطين.

طالبت بالإفراج عن الطلبة المعتقلين

النائب منى منصور: انتخابات النجاح ادعاء زائف للديمقراطية

لإجرائها، يكفل فيها التصويت الحر والنزيه بعيداً عن الضغوط، أو أي نوع من أنواع التضييق. وتساءلت منصور عن إمكانية إجراء انتخابات نزيهة في ظل الملاحظات المستمرة التي يتعرض لها طلبة النجاح وأبناء الكتلة الإسلامية على أيدي أجهزة السلطة. وأشارت النائب عن كتلة التغيير والإصلاح إلى أن ما يجري بالنجاح كفيل بأن يخرج النتائج وفقاً

أجهزة الضفة تتلذذ..

بالتنسيق الأمني



النائب: محمد أبو جحيشة

لقد وجد قادة الأجهزة الأمنية وعناصرها اللذة في التنسيق الأمني وسكروا على نخبها واستعطروا روائحها الممتنة رغم أنها تزكم الأنوف وتتقزز لها النفوس، ولم يقتصر ذلك على زج الشرفاء في أتون معتقلاتهم وصب أنواع الأذى والعذاب عليهم بل تعداه إلى استقبال عناصر من المخابرات الإسرائيلية في مقراتهم، فيالأمس القريب زار وفد من المخابرات الإسرائيلية مقر المخابرات في الخليل الجريح ورفعت الحواجز من أمامهم وكان اللقاء حاراً وحميمياً وأخذوا بالأحضان وعقدت بينهم جلسات الأُنس والمودة وكان هؤلاء يرشون الشعب الفلسطيني بالورود والرياحين وكأن أيديهم قد طهرت من دماء الشعب الزكية.

لقد كانت هذه اللقاءات الحميمة هدية ومباركة لتهويد الأرض والمقدسات وتغيير معالم الأرض وهويتها الفلسطينية ومباركة لأفعال المستوطنين الذين يعيشون في القدس وفي كل مكان من فلسطين فساداً، حتى الشجرة المباركة التي تسبح بحمد الله لم تسلم من بطشهم حرقاً وتكسيرا تحت سمع وبصر جيش الاحتلال ومباركة قادته السياسيين، لقد أنست هذه اللقاءات المشبوهة رجالات الأجهزة الأمنية الأهات والآلام التي يعانيها الشعب، ولكن مآلهم ولآهات الشعب وهم قد أضحوا أداة تنكيل وقمع لهذا الشعب عامة ولشرفائه خاصة.

في أي سياق توضع هذه الزيارات وهذا القمع؟ وفي أي سياق نضع الزيارات التي قام بها الوفد المكون من عشرة من قادة الأجهزة الأمنية إلى مركز رابين في "تل أبيب" واستقبلوا بحفاوة وقد طلب هؤلاء القادة إحاطة هذه الزيارة بالسرية التامة خوفاً من إلحاق الضرر بهم؟؟ لم يذهبوا سوى لتعلم التفنن في القمع والإمعان بالتنسيق الأمني.

إن هذه الخطوات متاجرة واضحة بتضحيات الشعب وتكرار لدماء شهدائه وجرحاه وأسراه وتنازل عن حقوقه وفوابته وإحقاق ورضا عن المشروع الصهيوني، وإنني أتساءل في أي سياق توضع هذه الزيارة ومن يكون من يقوم بها؟ ما هذه الوكالة وهذا التفويض؟ وما هذا الدور الذي عجز عنه الإسرائيلي خلال أربعة عقود مضت؟

أين دعوى وقف المفاوضات بحجة طلب باهت (استجداء تجميد البناء في المستوطنات) (رحم الله الأيام الخوالي التي كان الصوت يصدر عالياً لادب من تفكيك المستوطنات وفي أي خانة يصنف اعتقال الشرفاء في ظروف اعتقالية لا تتناسب مع إنسانية الإنسان والسياسة تلهب الظهور وتلسع الأجساد والقمع يشل الأطراف، كل ذلك بلا قانون وبلا شفقة وبلا زيارة وإن حدثت يحاط الزائر وأهله بعدد من العناصر حتى لا يجرؤ على الشكوى والإخبار عن الحقيقة.

وفي أي إطار يصنف استدعاء الأسير الذي يكشف عن القمع للمنظمات الإنسانية والحقوقية وإعادة اعتقاله مرة أخرى بهذه التهمة؟ وفي أي خانة يصنف اعتقال الاحتلال من أفرج عنه من أقبية التحقيق الفلسطينية بصحبة ملفه الذي قد اخذ منه تحت لسع السياط؟ وفي أي خانة تفتح المساجد وتقص بأفراد الأجهزة الأمنية وبلا وضوء لتنصيب جاهل يأتي على راحتهم وتحت حراهم على منبر رسول الله يسمم عقول المصلين وليكيل التهم للشرفاء لدرجة أن المساجد المعنية بهذه الحركات قل عمارها أيام الجمع مع كل ذلك لمن الشرعية الفلسطينية من الخطابة؟ وأخيراً في أي إطار يرتفع القضاء للسياسة لا بل للأجهزة الأمنية؟ حتى أن محكمة العدل الفلسطينية تؤجل قراراتها شهراً بعد شهراً ولا تنفذ قرارات الإفراج التي تصدر عنها؟ كفى استهتاراً بالشعب وكفى اعتداء على حقوقه. لن يطول عهد المحنة وسيلعن الناس والتاريخ كل من يقمع الشعب ويكتم أفواهه.

شارك النائبان عن محافظة نابلس حسني البوريني، وياسر منصور الاثنین (١١-١) في اعتصام موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" بمقر خدمات الوكالة في مخيم الفارعة. وتأتي هذه المشاركة للنائبين عن كتلة التغيير والإصلاح، للتضامن مع موظفي الوكالة، الذين نفذوا اعتصاماً في منطقة الأغوار احتجاجاً على سياسة التقليل التي تنتهجها إدارة "الأنروا" في التعامل مع موظفيها، معتبرين هذه الإجراءات كسراً لشوكة الموظفين خاصة ما يتعلق بخصم أيام الإضراب. وأعرب النائبان عن تضامنهما مع حقوق الموظفين، مستهجنين سياسة وكالة الغوث في التضييق عليهم، كما استمعا عن قرب لشهادات الموظفين وتظلماتهم، وأكدوا على مساندتهما التامة للموظفين حتى تحصيل حقوقهم العادلة. وشدد النائبان خلال مشاركتهم في الاعتصام على رفضهما التام لسياسة وكالة الغوث، التي تتزامن مع محاولات إلغاء حق العودة، والتي برزت في التصريحات الأخيرة لمدير مكتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في نيويورك، اندرو ويدلي.

والديمقراطية. وناشدت النائب إدارة النجاح بالتدخل العاجل لوقف مسلسل الاعتقالات والملاحقات التي تقوم بها أجهزة السلطة بحق طلبتها، مجددة مطالبتها للسلطة بالإفراج الفوري عن عشرات الطلبة المختطفين في سجونها، والذين يحرمون من أتمام دراستهم، ومن حقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية.

لمقاييس "الديمقراطية العالمية"، التي تنكرت لنتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦؛ لأنها لم تفصل على مقاسها، مؤكداً أن أجواء الضفة اليوم تضمن عدم تكرار الخيار الحر في أي انتخابات جديدة. ونوهت منصور على أنها ليست ضد العملية الديمقراطية الحرة؛ لأنها دئيل على الحالة الصحية وعلى الحرية، لكن ما ترفضه هو تكريس الظلم والقمع باسم الحرية

أكدت النائب عن محافظة نابلس، منى منصور، أن إجراء انتخابات إتحاد مجلس الطلبة في جامعة النجاح الوطنية لهذا العام، هو ادعاء زائف للديمقراطية وتحايل عليها، في ظل القمع والأجواء البوليسية التي تعيشها الضفة الغربية.

وشددت منصور في تصريح صحفي الاثنين (١-١١) على أن أي انتخابات بحاجة إلى تهئية أرضية

عندما تنصر غزة بالأفعال وليس الشعارات

«شريان الحياة».. قافلة سياسية إنسانية في عيون برلمانية

والإنساني في ظل الحصار الشرس المفروض على قطاع غزة وأهله الصامدين. «البرلمان» استطلعت رأي العديد من نواب المجلس التشريعي حول انطباعاتهم التي خلفتها القافلة وأعضاؤها عبر سطور هذا التقرير.

تركت قافلة شريان الحياة «5» أثارا بالغة الإيجابية في نفوس أبناء شعبنا في قطاع غزة، وحفرت في قلوبهم مشاعر عزّ نظيرها على إيقاع موجات النصر والتضامن الهائلة التي حفلت بها قافلتهم ذات النسق السياسي



د. الأسطل: ذات نكهة خاصة وكشفت عما تكنه لنا الأمة من محبة بفعل صمودناومقاومتنا



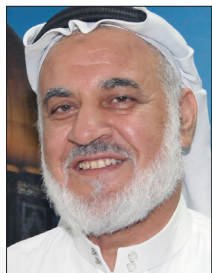
م. الأشقر: دلالة على حجم النصر وأرسلت رسائل بالغة الأهمية للنظام الإقليمي والدولي



د. أبو راس: خطوة مميزة ينقصها خطوات من لدن البرلمانات والمنظمات العربية والدولية



د. عدوان: شكلت نموذجا برلمانيا جديدا وحملت بعدا إعلاميا تضامنيا لفرض الاحتلال



د. سلامة: أعطت دفعة قوية لأحرار العالم وأثبتت أن شعبنا ليس وحيدا في المعركة



م. سكيك: انتصار للمجلس التشريعي وأثبتت أن قضيتنا لم تغب عن وجدان البرلمان العربي



د. شهاب: خطوة عملية لكسر الحصار وتأكيد على العمق العربي والإسلامي للقضية

نستحق، لكنها تكشف عن مدى ما تكنه لنا أمتنا من محبة وتقدير للصمود والمقاومة التي رفعت رأس الأمة، وحجم المعاناة التي تكبدها أولئك المتضامنون، حيث وفدوا من لندن وواشنطن ونيوزيلندا، وماليزيا وكثير من العواصم العربية. وأوضح أن من مميزات القافلة الصبر والمروية على المضايقات التي عانوها على مدار ثلاثة أسابيع والوفد معكوفاً في اللاذقية أن يبلغ محله، ثم اضطروهم إلى المجيء إلى العريش جواً، وفيه امتصاص لفضول أموالهم، زيادة على ما أنفقوه في اللاذقية، وفي أثناء الطريق عبر أسبوعين من السفر المتواصل براً، ومنع سبعة عشر متضامناً من الوصول بعد أن صاروا من غزة قاب قوسين أو أدنى، وفي مقدمتهم قائد القافلة العظيم جورج غالاوي. وتابع: "من ذلك أيضاً الإصرار على استمرار قوافل التضامن براً وبحراً وحتى جواً حتى يتم كسر ما بقي من صور الحصار الظالم، رغم الجهود المضنية التي تبذل في الأعداد للقافلة، ثم مكابدة عناء السفر، وكآبة المنظر، فالسفر قطعة من العذاب، وبروز حجم التعاطف من بعض الشعوب معنا مثل الجزائر، وعموم المغرب العربي، وكذا الأتراك، والماليزيون، وهؤلاء الأخيرون قد أعلنوا عن استعدادهم لمتابعة مشكلة الأسرى الفلسطينيين، من خلال مؤتمر خاص بهم".

خلال وقفة تضامنية مع الأسرى

د. البردويل: لن يفرح العدو بشاليط دون أن يدفع الثمن

أكد النائب د. صلاح البردويل أن العدو الصهيوني لن يفرح بشاليط دون أن يدفع الثمن وبالشروط التي وضعتها فصائل المقاومة. جاء ذلك خلال الوقفة التضامنية التي نظمها جمعية واعد للأسرى والمحربين، صباح الإثنين (١١-١) أمام مقر الصليب الأحمر بخان يونس مع الأسرى والأسرى المعزولين في سجون الاحتلال الصهيوني. وأضاف البردويل: "تحرير الأسرى دين في عنق كل واحد منا، لن ينفك حتى نعمل على تحريرهم، ولذلك يجب علينا أن نرفع الظلم عنهم والذي يحيط بهم"، مضيفاً أن الأسرى "رغم ما يعانونه من ظلم المحتل الصهيوني إلا أنهم صامدون في وجهه، ولن ينال المحتل من عزيمتهم". وطالب البردويل المؤسسات الحقوقية والدولية وكل الأطراف المعنية بأن تبذل مزيداً من الجهود للعمل على تحقيق مطالب الأسرى والإفراج عنهم، مؤكداً أن حماس ستبذل كل جهودها للإفراج عن الأسرى.

والأطباء وأصحاب القرار". وأشار إلى أن الجلسة المشتركة التي عقدت في المجلس بين نواب عرب ومسلمين جاءوا على متن القافلة وبين زملائهم الفلسطينيين كانت مهمة، وناقشت قضية مهمة وهي سبل دعم القضية الفلسطينية من قبل البرلمانين العرب والمسلمين، متابعا: "مداخلات البرلمانين العرب والمسلمين كانت قوية وتدل على مدى السعادة الكبيرة التي أشعرونا بها بعد وصولهم لغزة وجلوسهم مع نواب المجلس بغزة، نحن نشعرنا بالانتماء الحقيقي الصادق من نواب الشعوب العربية والإسلامية لقضيتنا". وأشار إلى أن وصول قافلة شريان الحياة تعد خطوة على طريق كسر الحصار عن غزة ولكنها تأتي بشكل فردي ومؤسسي، مضيفاً: "يجب أن تتبع هذه الخطوة خطوات من صناع القرار من حكومات وبرلمانات وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بأن تقوم بالضغط لفك الحصار بشكل نهائي عن القطاع، فالحصار لا زال مفروضاً بكافة أشكاله البرية والبحرية والمالية والجوية".

م. الأشقر: قافلة ذات رسائل

من جانبه أكد النائب م. إسماعيل الأشقر على الأهمية الفائقة لقافلة شريان الحياة وكافة قوافل كسر الحصار، مشدداً على أنها كسرت الحصار سياسياً عن قطاع غزة، وأرسلت رسائل بالغة الأهمية لشعبنا الفلسطيني وللنظام الإقليمي والدولي الذي يفرض الحصار على القطاع. وثنى النائب الأشقر جهود مسئولتي القافلة وجميع المشاركين فيها وإصرارهم على دخول القطاع رغم المعوقات التي تعرضوا لها، مناشداً العمل على تسير مزيد من القوافل حتى كسر الحصار بشكل نهائي وأبدي عن قطاع غزة، مؤكداً أن هذه القوافل تدل على العمق العربي والإسلامي لقضيتنا الفلسطينية.

ولفت إلى أن انضمام عشرين نائباً جديداً من النواب المشاركين ضمن القافلة بعد حصولهم على الجنسية الفلسطينية للبرلمان الفلسطيني يعطي دلالة رمزية بالغة الأهمية على حجم التأييد والنصرة والتضامن العربي والإسلامي مع غزة وأهلها، موضحاً أن هؤلاء النواب أصبحوا صوت البرلمان الفلسطيني ويمثلونه في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

د. الأسطل: ذات نكهة خاصة

إلى ذلك أكد النائب د. يونس الأسطل أن قافلة شريان الحياة (٥) كانت ذات نكهة خاصة من جوانب عدة، منها عدد القادمين على متنها وتنوعها حيث ضمت ٣٠٠ شخص من ٣٠ دولة، وعدد البرلمانين الوافدين معها وتنوعهم، من المغرب، الجزائر، السودان، موريتانيا، الكويت، تركيا، ماليزيا، والبرلمان العربي، إضافة إلى العاطفة الجياشة التي ظهرت تجاه غزة وفلسطين التي غمرتنا بأكثر مما

من ناحيته أشار النائب د. سالم سلامة إلى أن قافلة شريان الحياة "ه" هي امتداد للقوافل الأولى التي قام بها النائب البريطاني السابق جورج جالاوي وأنها من اللبانات الأولى لكسر الحصار، وأن شعبنا ليس وحيداً في المعركة بل إن كل أحرار العالم يقفون معنا، لافتاً إلى أن "شريان الحياة" أعطت دفعة قوية لأحرار العالم عندما يقفون على ما قام به العدو من تدمير في حربه الأخيرة على قطاع غزة، فقد أخذوا على عاتقهم نقل ما شاهدوا عبر برلماناتهم ودولهم وأن تكون قضية فلسطين مطروحة في كل المحافل الدولية.

وأضاف قائلاً: "الأصل أن يقوم بهذا الدور سفارات فلسطين في الخارج التي تلهت في القيام بصفقات تجارية وتناست قضيتنا والمحاصرين في غزة بلا دواء ولا كهرباء، فجاءت القافلة شرياناً يمد القطاع بالدواء"، مؤكداً أن القافلة تشكل خطوة رئيسية لكسر الحصار على غزة خاصة مع تجدد قوافل جدد في المستقبل.

د. عدوان: نموذج برلماني وبعد إعلامي

أما النائب د. عاطف عدوان فقد أكد أن قافلة شريان الحياة "ه" تكللت بالنجاح رغم تأخرها في سوريا لمدة ثلاث أسابيع، مضيفاً: "لقد حضروا إلى القطاع المحاصر بما يحملون من مساعدات، وعندما وصلوا للقطاع كان لهم نشاطات مميزة وكان اجتماعهم في جلسة المجلس التشريعي يشكل نموذجا جديداً من العمل البرلماني الذي أضفى حيوية جديدة على المجلس التشريعي".

وعبر النائب عدوان عن أمله في أن تدخل القوافل القادمة بسهولة أكثر من الجانب المصري وأن يكون هناك تواصل للقوافل حتى تحقق هدفها في كسر الحصار المفروض على شعبنا منذ أكثر من أربع سنوات، مؤكداً أن الحصار يحرم شعبنا من أدنى مقومات حياته.

وأوضح أن كل قافلة تدخل من المتضامنين تمثل خطوة من خطوات كسر الحصار، كما أنها تشرح لأحرار العالم بأن هناك حالة حصار مازالت مستمرة وأن هذه الحالة يجب أن ترفع، ولها بعد إعلامي يشرح معاناة شعبنا ويفضح ممارسات الاحتلال.

د. أبو راس: قافلة مميزة

بينما أكد النائب د. مروان أبو راس بأن هذه القافلة كانت مميزة بكل المقاييس، حيث أصّر المشاركون فيها على الوصول إلى قطاع غزة بعد مدة طويلة من الانتظار قبل الموافقة لأعضائها بدخول غزة، لافتاً إلى أن القافلة تتميز بحجمها وكثرة عدد المشاركين فيها مما يدل على أن الأمة جمعاء لو فتح لها المجال في الوصول للقطاع فإنها لن تتردد في دخول غزة ودعم أهلها ورفع الحصار عنهم. ومضى قائلاً: "كذلك تميزت هذه القافلة في النوعيات التي شاركت فيها ومنها البرلمانين والعلماء والسياسيين

د. شهاب: نحو كسر الحصار

فقد أكد النائب د. محمد شهاب أن قافلة شريان الحياة "ه" تشكل خطوة عملية وحقيقية على طريق كسر الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من أربعة أعوام، كما أنها تحرك الرأي العام العربي والعربي خاصة بعد ما شاهدوه من آثار الحصار، مبيناً أن نقل معاناة الشعب الفلسطيني من خلال هؤلاء المتضامنين لبلدانهم خاصة على المستويات السياسية والبرلمانية سيعمل على تحريك القضية الفلسطينية وحشد دعم أكبر لها.

وبين النائب شهاب أن وصول القوافل التضامنية سواء البحرية أو البرية للقطاع بشكل متتابع يؤكد العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، كما يعطيها بعداً دولياً لما تمثله تلك القوافل من مشاركة عدد كبير من الدول الأوروبية والغربية دعماً لقضيتنا العادلة.

وثنى النائب شهاب دور النائب البريطاني جورج جالاوي الذي ترأس القافلة، كما شكر جهود جميع المتضامنين مع الشعب الفلسطيني، مطالباً بمزيد من القوافل حتى كسر الحصار بشكل نهائي بل حتى تحرير فلسطين من براثن الاحتلال الصهيوني.

م. سكيك: انتصار للمجلس التشريعي

من جانبه أشار النائب م. جمال سكيك إلى أن دخول قافلة شريان الحياة يعتبر انتصاراً مميزاً للمجلس التشريعي لحضور عدد كبير من النواب العرب جلسة المجلس الخاصة التي ناقشت الدور البرلماني العربي والإسلامي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، مضيفاً: "كانت كلماتهم مميزة، وما شعرنا من كلمات صادقة من القلب أدركنا بأن قضيتنا لا تذوب ولا تنتهي وغير بعيدة عن وجدان البرلمان العربي".

ولفت النائب سكيك إلى أن مداخلات جميع النواب العرب كانت مساندة القضية الفلسطينية، وأن دخول القافلة جاء متزامناً مع مؤتمر الأسرى الدولي مما أضفى بعداً دولياً كبيراً وأهمية كبيرة للمؤتمر ولقضية الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، متابعا: "كانت كلمات النواب العرب قوية ومعبرة ولها تأثير كبير، وهذا دليل على أن قضية فلسطين عادت للواجهة ولعمقها العربي والإسلامي".

ولفت النائب سكيك إلى مداخلات النواب العرب التي أشارت إلى بعض المواقف الرسمية ليست على المستوى المطلوب إلا أننا كشعوب وكأحزاب مهما اختلفت توجهاتها متوحدون تجاه القضية الفلسطينية ودعمها ومساندتها، موجهاً الشكر لكل من ساهم في هذه القافلة وعلى رأسهم النائب البريطاني السابق جورج جالاوي الذي قاد القافلة، قائلاً: "هذا العمق والبعد الدولي يدل على أننا أصحاب حقوق مشروعة".

د. سلامة: دفعة لأحرار العالم



ردا على قرار اعتبار القدس منطقة ذات أولوية وطنية صهيونية

د. بحر يدعو إلى بلورة أوسع حملة وطنية لحماية القدس من مخططات الاحتلال

تحتمل مزيدا من المواقف الممؤهة والسياسات العرجاء التي تضر بالقضية الفلسطينية أكثر مما

تخدمها وتسدي النفع لها. ونوه بحر إلى أن مواجهة المخططات الصهيونية العنصرية والعدوانية بحق شعبنا وقضيتنا، وعلى رأسها المخططات التي تستهدف مدينة القدس وأهلها، تحتاج إلى صياغة رؤية وطنية جديدة تنتظم الشأن الأمني كما السياسي، إذ لا يعقل أن تتوقف عجلة المفاوضات فيما تستمر جرائم التعاون الأمني واللقاءات الأمنية بين قادة أمن السلطة والاحتلال دون أي اعتبار ديني أو وطني أو أخلاقي أو إنساني. وأبدى بحر استهجاناه التام لموقف المجتمع الدولي الصامت إزاء مخططات وإجراءات الاحتلال العنصرية، متسانلا: أين موقف وضغط وإجراءات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية من المخاطر الصهيونية التي تضرب مدينة القدس في العمق والصميم، ولماذا يمتنعون عن ممارسة أي ضغط على حكومة الاحتلال؟

جغرافيا وديمغرافيا، لصالح الصهاينة ومخططاتهم العنصرية.

وأوضح بحر أن هذا القرار العنصري ينص على منح امتيازات واسعة للصهاينة في مجال السكن، وإعفاء من الضرائب بنسبة عالية، وسيؤدي إلى إحداث تغيير في الميزان الديمغرافي لصالح الصهاينة في القدس، ويمهد الطريق أمام أعمال بناء استيطانية واسعة النطاق، مما يعطي قناعة تامة بأن قرارا صهيونيا استراتيجيا قد تم اتخاذه بحسم المعركة على القدس مع الفلسطينيين في أقرب وقت. واستغرب بحر موقف قيادة سلطة رام الله السلبى تجاه هذا التطور الأخير، داعيا السيد محمود عباس إلى اتخاذ قرار حقيقي واستراتيجي بوقف المفاوضات بشكل رسمي بعيدا عن الالتواء والالتفاف في المواقف السياسية، وخصوصا في ظل تصريحات نتنياهو المتعجرفة التي حذر فيها من اللجوء إلى الأمم المتحدة، مشددا على أن المرحلة الراهنة لا

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قرار اللجنة الوزارية الصهيونية لشئون التشريع بإدخال مدينة القدس المحتلة ضمن لائحة المناطق التي تتمتع بأولوية قومية بدرجة عليا، مؤكدا أن ذلك يؤشر إلى قفزة خطيرة في مضمار الجهود والنشاطات الاستيطانية والتهويدية التي تجتاح المدينة المقدسة.

ودعا بحر في بيان صحفي الاثنين (٢٥-١٠) الفلسطينيين إلى إبداء اليقظة والحذر والنفير من أجل التصدي لمخططات وإجراءات الاحتلال، وبلورة أوسع حملة وطنية من أجل دعم وحماية المدينة المقدسة وأهلها الصامدين في وجه تغول وإرهاب وعنصرية الاحتلال.

وأشار بحر إلى أن هذا القرار الصهيوني يكرس تهويد المدينة المقدسة، ويسعى إلى تفرغ المدينة من أهلها وأصحابها الشرعيين خلال المرحلة المقبلة، والعمل على حسم المدينة بالكامل،



المغتصبون..

هم الوجه الحقيقي

لحكومة الاحتلال

النائب: أنور زبون

إن المغتصبين في الضفة الغربية قد عاثوا في الأرض الفساد، تحت مرأى ومسمع العالم أجمع بشكل عام وحكومة الاحتلال وسلطة رام الله بشكل خاص، والغريب في الأمر أن الانتهاكات التي كان يقوم بها المغتصبون قديما كانت تلقى استنكارا واستهجانا من حكومة الاحتلال وتتوعد المغتصبين بالويلات ولو كان ذلك شكليا وإعلاميا؟! أما الآن فنجد أن اعتداءات المغتصبين ممنهجة ومدعومة من الحكومة تحت مظلة المفاوضات العبثية والواهية، وتسير الاعتداءات ضمن خطة دقيقة وخطيرة طويلة الأمد تهدف إلى ترحيل أصحاب الأرض الحقيقيين عن أرضهم، وذلك بزيادة الضغط والتنغيص على حياتهم اليومية ابتداء من حرق الأشجار والأراضي الزراعية والممتلكات العامة والخاصة للمواطنين والاعتداء بالضرب المبرح والقتل والدهس وحرق المساجد ومحاولة إغلاق المدارس واغتصاب الأراضي لبناء مغتصباتهم عليها وكل ذلك بدعم من الحكومة الاحتلالية الصهيونية.

فما لم تستطع الحكومة عمله من خلال جيشها العنصري والإجرامي تحولت إلى قطعان المغتصبين المنتشرين في جميع أنحاء الضفة الغربية يعربدون ويبطشون تحت حماية هذا الجيش المجرم، وذلك لتحقيق هدفهم الكبير وأمانهم في ترحيل ما بقي من أصحاب الأرض عن أرضهم، وهجرة نقول: "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين" فهجرة ٤٨ وهجرة ٦٧ وما تبعها من هجرات وترحيل قصري لهذا الشعب المسالم عزز مكوثنا على هذه الأرض المباركة ولن نرحل مهما تغطرس وتكبر الاحتلال ومهما أجرم فينا المغتصبون فنحن على هذه الأرض باقون وعليها مرابطون -إن شاء الله- وعزاًؤنا في ذلك أجر الرباط وإغاضة العدو.

وفي ذلك صفعه للمفاوض الفلسطيني وسلطة رام الله والتنسيق الأمني مع الاحتلال، ففي الوقت الذي يزداد الغزل بين الطرف الفلسطيني والاحتلال بقوة التنسيق الأمني والتعاون المخابراتي، تزداد أعمال المغتصبين عنفا وتطورا على طول البلاد وعرضها وكان الأمر لا يعني المفاوض الفلسطيني وكأنه قادم من المريخ ويفاوض لأهل المريخ، فالمواطن أهم من الأرض، فإذا تم تفرغ الأرض من أصحابها وأهلها فالمفاوضات ستكون على ماذا؟! فإذا كان المفاوض يعلم ذلك فتلك جريمة وإن كان المفاوض لا يعلم ذلك فالجريمة أكبر!!

نواب جنوب وشرق غزة

يشاركون في لقاء جماهيري

شارك نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية عن منطقتي جنوب وشرق مدينة غزة في لقاء جماهيري الأربعاء (٢٧/١٠) وذلك في ديوان عائلة حمادة بدعوة من العلاقات العامة في حركة حماس، وحضر اللقاء كلا من النواب دمرؤان أبو راس وجمال نصار و م. جمال سكيك، والقيادي في حركة حماس دزهدي أبو نعمة.

واستعرض النائب دأبو راس أبرز جوانب رحلته الأخيرة خارج البلاد، مؤكداً أن الشعوب العربية تكن كل حب وتقدير لأهل غزة وتقف مع أهلها المحاصرين وتبذل جهود كبيرة للتخفيف عن الغزيين، مؤكداً أن أبناء الأمة العربية والإسلامية كانوا يتمنون أن يكونوا بيننا في حرب الفرقان لصعد العدوان على القطاع.

بدوره تطرق النائب نصار عن كيفية وصول حركة حماس للحكم وما لاقته من معاناة من بني جلدتها ومن الأعداء. مؤكداً أننا بفضل الله ثم بوقوف شعبنا معنا تغلبنا على العديد من الصعاب والمعوقات التي زُرعت في وجعنا ولا زلنا نبذل كل ما في وسعنا من أجل خدمة أبناء شعبنا ولن نكل أو نمل في سبيل الوصول للأهداف التي أوكلها إلينا شعبنا. وفي نهاية اللقاء أجاب النواب عن أسئلة الحضور.

مصلح: الحديث عن المصالحة مع استمرار حملات الاختطاف عبث وتضليل للرأي العام

المضيّ ولم ينتقص من قدرها أو مدى التعاطف معها.

وطالب النائب مصلح سلطة رام الله ومؤسستها الأمنية بوقف الاختطافات والإفراج الفوري عن كافة المختطفين، وتابع النواب: "السلطة وحركة فتح حتى هذه اللحظة لم تبديا أي بادرة لحسن النوايا سوى التصريحات الإعلامية التي تعتبر غير كافية ولا بد من وجود خطوات عملية على الأرض أولها وقف مهزلة الاختطاف والإفراج عن المختطفين".

أبنائك بغية الضغط عليك، عوضاً عن أن ذلك يأتي ضمن السياسة التي تمارسها المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الضفة مع الحركة الإسلامية والحركات الوطنية الأخرى أيضاً". وأكد النائب أن سياسة التهريب والترغيب التي تنتهجها الأجهزة الأمنية لن تجدي نفعاً مع الحركة الإسلامية، مذكرين تلك الأجهزة بالحملات الشرسة التي شنها الاحتلال ضد الحركات الفلسطينية دون استثناء فلم يفت ذلك في عضدها ولم يزلها إلا إصراراً على

نواب القدس المهددون بالإبعاد..

صرخات بلا مغيث... وقصة صمود في مواجهة الإبعاد

وإلى الأبد، مؤكدين في الوقت ذاته على عدم وجود أية قرارات عملية لردع الاحتلال للردع عن هذا القرار، معبرين عن أسفهم تجاه القصور العربي والإسلامي الرسمي وتخاذل الحكومات والرؤساء لنصرة قضيتهم والانتصار للقدس والمقدسات ومؤكدين أنه يتم التعامل مع قضيتهم كقضية علاقات عامة على حد قولهم.

وقال النائب أحمد عطون: «هناك قصور عربي وإسلامي ورسمي من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات والحكومات والرؤساء لنصرة قضيتنا وقضية القدس بشكل عام والانتصار لهذه المقدسات». وتساءل عطون قائلًا: «أين الأصوات الحية التي تفضح جرائم الاحتلال بحقنا وتدافع عن وجودنا وحقنا في البقاء ونحن ندافع في خندق متقدم عن قبلة المسلمين الأولى وعن كل الشعوب العربية والإسلامية».

وأضاف متسانلا: «أين المجتمع الدولي الذي يتغنى بحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية». وأكد عطون أن مطلبهم الوحيد هو إلغاء قرار الإبعاد وإلى الأبد وإطلاق سراح النائب الشيخ محمد أبو طير الذي رفض قرار الإبعاد وإعادة كافة الوثائق التي صادرتها سلطات الاحتلال.

وجدد عطون لمسئكم كنواب بحقهم في الوجود مشدين على صمودهم وصبرهم أمام الهجمة الصهيونية الشرسة والمخطط الكبير الذي ينفذ ضدهم.

ويبقى السؤال الأكبر: إلى متى يستمر تجاهل قضية إبعاد النواب المقدسيين في ظل صمت عربي وإسلامي ودولي ووسط تخاذل رسمي من سلطة رام الله التي تخلت عن مسؤولياتها تجاه القدس ورموزها؟ ليسطر النواب بذلك قصة مقدسية في صفحات الصمود الفلسطينية عنوانها الصبر والثبات لتصبح بذلك عنواناً للشرعية الفلسطينية التي صوت لها كل أحرار الشعب الفلسطيني رافضاً كل أشكال التنازل والتفريط.

عن الديمقراطية الفلسطينية والحصانة البرلمانية والتحرك على كافة المستويات لوضع حد للنهج الخطير الذي يمارسه الاحتلال ضد رموز الشرعية الفلسطينية. وأشار المصري إلى أن الدعوة ما زالت مفتوحة لكل الأحرار للخروج بخطوات عملية تتمثل بالعمل على وقف وإلغاء قرار إبعاد نواب القدس ووضع حد لهذه السياسة الخطيرة بحقهم في الوقت الذي لم يقابل حتى هذه اللحظة بموقف عربي وإسلامي داعم وضابط على الاحتلال الصهيوني لوقفه.

تجريم الاحتلال وقراراته

وشدد النائب المصري على أن صمود نواب القدس على مدار ١٢٩ يوماً في مواجهة القرار الصهيوني الجائر والخطير الذي يقضي بإبعادهم عن مدينتهم شكل صموداً استوريا وموقفا بطوليا يعبر عن أصالتهم في مواجهتهم بأنفسهم للقرار الصهيوني في إفشال مخططات الاحتلال الرامية لتهجيرهم و كل الشعب الفلسطيني عن مدينة القدس وتفريغها بالكامل.

وأوضح المصري أن الاحتلال يسعى من وراء إصراره على قرار الإبعاد لابتزاز النواب وانتزع المواقف وصولاً لخلق ثوب الوطنية عن كل من يحمل هم القضية الفلسطينية، مشدداً على أن العزيمة والإرادة الصلبة والصبر والصمود الذي يتحلى به نواب القدس ستفشل أي محاولة صهيونية لإختراق حصون إرادتهم الصلبة والقوية. وحث المصري الاحتلال الصهيوني من مغبة الإقدام على اقتحام مقر الصليب الأحمر واعتقال النواب وإبعادهم قسراً، مؤكداً أن مثل هذا القرار سيكون له تداعيات خطيرة سيتحملها الاحتلال وحده.

إلغاء قرار الإبعاد للأبد

في ذات السياق طالب النواب المقدسيين والمعتصمين داخل مقر الصليب الأحمر بمدينة القدس بضرورة العمل على إلغاء قرار إبعادهم عن مدينة القدس

قصة مقدسية لم تنته بعد، أبطالها ثلاثة نواب من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية ووزير شؤون القدس السابق، بدأت بعد فوزهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠٠٦ كممثلين عن الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة. حكاياتها ترسم فصولاً من التضحية والاعتقال والصبر والثبات في وجه «سياسة الإبعاد القسري» بعد سحب هوياتهم المقدسية في إطار سياسة صهيونية عنصرية تشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي وضربة لكل مواثيق حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقه في الإقامة في بلده وموطنه ومسقط رأسه.

يهدف الاحتلال الصهيوني من وراء ذلك إلى تفرغ المدينة المقدسة من سكانها الأصليين ومن نوابها الذين يقفون في مقدمة المدافعين عن القدس وفي الصف الأول في مواجهة سياسة التهويد التي تمارسها دولة الاحتلال ضد المدينة ومقدساتها وأرضها وتراثها وتاريخها ومعالمها. «١٢٩ يوماً من الاعتصام المتواصل في خيمة داخل مقر الصليب الأحمر بمدينة القدس هي آخر ما وصلت إليه قصة إبعاد النواب والوزير المقدسيين، وقد شهدت توافداً لمئات الوفود التضامنية، ووعوداً كثيرة لحل قضيتهم إلا أنها ما زالت تراوح مكانها.

خطر محقق

كتلة التغيير والإصلاح وهي أكبر كتلة برلمانية وعلى لسان ناطقها الإعلامي النائب مشير المصري أكدت أن استمرار تجاهل قضية إلغاء قرار إبعاد النواب المقدسيين عربياً وإسلامياً ودولياً يشكل خطراً محدقاً على مدينة القدس ويعطي الاحتلال مزيداً من الإمكانات في تنفيذ مخططاته الرامية لتهجير الشعب الفلسطيني بدءاً برموز الشرعية الفلسطينية عن مدينة القدس، مطالباً في الوقت نفسه العمل على ضرورة تجريم الاحتلال وقراراته الجائرة بحق نواب الشعب الفلسطيني واتخاذ مواقف عملية وعز له دولياً، والخروج بمواقف جريئة تدافع

من وحي آية

(خطبة حجة الوداع تؤكد خطورة الدماء والمال والأبضاع)



النائب:
د. يونس الأسطل

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) [المائدة: ٣]

من المعلوم أن هذه الآية قد نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم بالعشي من يوم عرفة من العام العاشر للهجرة، وقد أعلنت عن تمام التشريع، فلم ينزل بعدها شيء من الأحكام والتكاليف، ولم يعيش بعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إحدى وثمانين ليلة، وقد قال في شأنها أحد اليهود: لو نزلت علينا هذه الآية - معشر يهود - لاتخذنا يوم نزولها عيداً، وكان يخاطب بذلك ابن الخطاب رضي الله عنه، فرد عليه أنه اجتمع يوم نزولها عيدان، فقد نزلت بعرفة عشية جمعة، فالجمعة عيدنا الأسبوعي، وعرفة والأضحى عيدنا السنوي، وقد اكتملت بها الفرجة حين أوتيت الذين كفروا يأساً من إبطال هذا الدين؛ فإن الجملة السابقة عليها فيها: "الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ". ووجه ذلك أن فتح مكة، ودخول الناس في دين الله أفواجا، قد أورت بقايا المشركين قنوطاً من أن يطفئوا هذا الدين بأسياهم ورمحهم، فصار قصاري ما يتطلعون إليه أن ينزل المزيد من المحرمات؛ لعلها تنفّر الناس عن الإسلام، وقد تهلّلوا فرحاً وهم يسمعون التفصيل في أنواع الميتة المحرمة: من المنخقة، والموقودة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السباع؛ إلا ما ذكيت، وما ذبح على النصب، وتمنوا المزيد، فلما قال ربنا جل جلاله: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ" أي تشريعكم؛ سقط في أيديهم، وكبتوا كما كبت الذين من قبلهم، ويأسوا من أن يقدروا على وأده، وقد فرحنا بذلك فرحاً عظيماً، إلا ابن الخطاب فقد بكى؛ يقيناً منه أن كل شيء إذا بلغ تمامه بدأ نقصانه.

وقد لخص ابن القيم في زاد المعاد الخطوط العامة في خطبة الوداع ظهر عرفة، فقال: (فخطب الناس وهو على راحلته خطبة عظيمة، قرّر فيها قواعد الإسلام، وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية، وقرّر فيها تحريم المحرمات التي اتفقت الملل على تحريمها، وهي الدماء، والأموال، والأعراض، ووضع فيها أمور الجاهلية تحت قدميه، ووضع فيها ربا الجاهلية كله وأبطله، وأوصاهم بالنساء خيراً، وذكر الحق الذي لهن وعليهن، وأن الواجب لهن الرزق والكسوة بالمعروف، ولم يقدر ذلك بتقدير، وأباح للأزواج ضربهن إذا أدخلن إلى بيوتهن من بكره أزواجهن، وأوصى الأمة فيها بالاعتصام بكتاب الله، وأخبر أنهم لن يضلوا ما داموا معتمدين به". انظر ص(٢٢٢، ٢٢١).

إن ما جاء في تلك الخطبة العظيمة: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا".

لقد أجمع العلماء على أن جميع الشرائع السماوية قد أطيقت على حفظ الدماء والأموال والأعراض، وكذلك حفظ الدين والعقل والنسل، غير أن الجديد في هذه الخطبة هو التشديد، فإن انتهاك تلك المحرمات من الموبقات؛ لأن المعتدي على الدماء أو الأموال أو الأعراض كمن ارتكب كبيرة في مكة، وكان ذلك موافقاً ليوم عرفة أتياً في يوم جمعة، وإذا كان الله جل جلاله قد توعد من يريد في الحرم بإلحاد بظلم في سائر السنة أن يذيقه من عذاب أليم، فكيف بمن يفعل ذلك في الأزمدة المباركة؟!

إن العدوان على الدماء أو الأموال أو الأعراض في أي مكان من الأرض، وفي أي زمان من الدنيا، يكون مثلاً الحرمة، مضاعف الإثم والعذاب؛ فإن هدم الكعبة أهون عند الله من قتل امرئ مسلم، ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه، ولعنه، وأعدّ له عذاباً عظيماً، وإن العدوان على الأموال لا يقل خطورة عن العدوان على الأرواح، فالأموال قد جعلها الله لكم قياماً، فإذا اغتصب أو نهبت تعرض الإنسان للحرمان أو الهلاك. وأما الأعراض فهي عنوان كرامة الإنسان، وإن الغيبة والنميمة كأكل لحم إخواننا أموالاً، ولا زال قتل الإنسان ودفنه أخف من أكل لحمه ميتاً، كما أن انتهاك العفة، وارتكاب الفواحش، يفسد الأنساب، ويقطع الأرحام، ويوقع الخصام، وقد تهرّج به النفوس، أو تضع بسببه الفلوس؛ لترميم آثاره، وطمس أرجاسه.

وإن مما جاء في الخطبة تلك تحريم الأخذ بالنار من أي رجل في القبيلة، كما كانت عادة الجاهلية، لذلك فقد طوى تلك الصفحة حين قال: "الا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كان مטרّضاً في بني سعد، فقتلته هذيل".

وقد ركّز من بعد إلغاء الملاحقة في الدماء والنفوس على الأموال، فألق باب الربا بأنواعه، فقال: "وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربانا، ربا عباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله" المرابون لهم رؤوس أموالهم لا يظلمون، ولا يظلمون، وإلا فليأذنوا بحرب من الله ورسوله؛ ذلك أن الربا يجعل المال دولة بين الأغنياء من الأشقياء، ويؤول أمرهم إلى أن يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، فالأغنياء لا يسخون بأموالهم إلا بشروط الإذعان من الفقراء، ولو انطوت على تحليل الحرام، أو تحريم الحلال، وتحت ضغط الحاجة يضطر البسطاء أن يطيعوا أصحاب السعة والبسطة، وتلك هي العبودية، واتخاذ الأرباب من دون الله. وقد ركّز في خطبة الوداع على حقوق النساء واجباتهن، فأوصى بالنساء خيراً، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ومن الخير توفير رزقهن وكسوتهن؛ حتى تكون مكفولة طيلة حياتها؛ بنتاً وزوجة وأماً، أو اختاً وعمّة وخالة، أو بنت أخ أو بنت اخت، ما دامت من المحرمات تحريماً أبدياً بنسب أو مصاهرة.

وفي المقابل فإنها راعية في بيتها، فلا ينبغي أن تأذن لأحد بالدخول فيه ما دام رب البيت لا يرتاح لدخوله؛ لفسق في الداخل، أو سوء خلق، أو غيره من الأسباب الشرعية، فإن فعلت، ولم ينفع الوعظ، ولم يملح الهجر في المضجع، جاز إيدأؤهن بضرب غير مبرح، يكون ألمه النفسي أشد من وجعه الجسدي؛ فإن الأصل في الضرب أنه للبهائم والعبيد. وقد كانت الوصاة الأخيرة بالاعتصام بحبل الله وكتابه، حتى لا تضل ولا تحزى، ولو أن قومنا أخطأوا به بقوة، واستمسكوا بدستور خطبة حجة الوداع لما كنا اليوم في ضياع كالقصعة التي تداعى عليها الأكلة. وتهانينا لحجاجنا بالطاعة والمغفرة

قافلة شريان الحياة «5» في ضيافة وتكريم المجلس التشريعي

د. بحر يشيد بالقافلة ويؤكد أنها كسرت الحصار السياسي عن قطاع غزة

أعضاء القافلة يستنكرون الصمت الدولي على حصار غزة ويدعون لتسيير مزيد من القوافل لكسر الحصار



استنكار للصمت الدولي

من جهته عبر المدير التنفيذي للقافلة كيفن أوفندون عن تضامنه مع أهل غزة وسعادته بجميع أعضاء القافلة بالوصول إلى غزة، موجها الشكر لمصر على التسهيلات التي قدمتها لدخول القافلة لغزة، وأكد أن مهمة القافلة هي مهمة إنسانية تأتي في ظل ظروف سياسية.

واستنكر صمت العالم الديمقراطي على اعتداءات الاحتلال بحق الديمقراطية الفلسطينية ممثلة باعتقال نواب المجلس التشريعي، وتدمير مقره بغزة، مناشدا البرلمانيين في القافلة بضرورة توصيل رسائل لبلدانهم تحث على ضرورة بناء المجلس التشريعي من جديد وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لذلك.

دعوة لمزيد من القوافل

كما تحدث ممثلين عن الوفد الجزائري واليميني، معبرين عن تضامنهم الكبير مع قضيتنا الفلسطينية ووقوف حكوماتهم إلى جانب شعبنا الفلسطيني، مؤكداً على ضرورة إرسال مزيد من الوفود لكسر الحصار عن قطاع غزة في المرحلة المقبلة.

تكريم القافلة

وفي نهاية حفل الاستقبال قدم بحر درع المجلس التشريعي لقيادة قافلة شريان الحياة «٥»، ممثلة بالنائب البريطاني جورج جالاوي الذي منع من دخول قطاع غزة، تكريماً لها وتقديراً لجهداتها في سبيل كسر الحصار السياسي عن قطاع غزة.

الورقة المصرية تجرم التنسيق الأمني

د. الرمحي: أي تلوؤ في ملف المعتقلين سيفجر المصالحة



وحول مستقبل التنسيق الأمني شدد الرمحي على ضرورة وقفه بشكل نهائي لإنجاز المصالحة، لافتاً إلى أن الورقة المصرية تعتبر التنسيق الأمني جريمة بحد ذاتها.

عدوان بغطاء المفاوضات

وأوضح الرمحي أن تعديلات واعتداءات الاحتلال وقطعان المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس والضفة سببها المباشر هو اللهث وراء المفاوضات العنيفة واستجائها مع الاحتلال والتصريحات والمواقف اللامسئولة التي تصدر بين الحين والآخر عن فريق سلطة فتح في الضفة الغربية والناطقين باسمها. وأضاف: "تمادي الاحتلال ومصلحة سجنونه وقمعها المستمر للأسرى الأحرار

استقبل المجلس التشريعي الجمعة (٢٢-١٠) قافلة شريان الحياة «٥» في مقر المجلس بمدينة غزة، وكان في استقبالها د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من أعضاء المجلس.

د. بحر: كسرت الحصار السياسي

ورحب د. بحر بأعضاء القافلة التي قدمت من مختلف بلدان العالم، مثنياً الجهود التي بذلوها حتى وصلهم لقطاع غزة في سبيل فك الحصار السياسي المفروض منذ أكثر من أربعة أعوام، لافتاً إلى أن وصول القافلة لغزة يعبر عن العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

وعبر بحر عن شكره العميق لمصر قيادة وحكومة وبرلماناً لما قدمته من تسهيلات وإمكانيات كبيرة لوصول الوفد إلى أرض القطاع، مؤكداً أن القافلة لم تقدم مساعدات إنسانية لغزة فقط بل كسرت الحصار السياسي عليها، مضيفاً: «نشعر أننا لسنا وحيدون بل إن هناك إخوة لنا يقفون مع قدسنا وقضيتنا».

وجدد بحر رفضه لمشروع قانون الولاة الصهيوني، مؤكداً على تمسك شعبنا بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وأن الاحتلال سيرحل عن أرضنا بفضل مقاومة شعبنا وتمسكه بحقوقه.

وشدد بحر على ضرورة إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية بقرار فلسطيني بعيداً عن الفيتو الأمريكي والتدخل الصهيوني، مشيراً إلى أننا «نريد مصالحة على أساس الثوابت والحقوق الوطنية لشعبنا».

أكد د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي أن ملف المعتقلين السياسيين في سجون سلطة رام الله في الضفة الغربية يحتل أولوية كبرى لدى حركة حماس، مبيناً أن هناك اتفاق بين حركتي فتح وحماس يقضي بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين بمجرد التوقيع على ورقة المصالحة الوطنية. وقال الرمحي في حوار صحفي: "أي تلوؤ من قبل حركة فتح في ملف المعتقلين السياسيين سيؤدي لانفجار المصالحة حتى لو تم التوقيع عليها". متمنياً أن تتم المصالحة وأن يتم الإفراج عن المعتقلين في أقرب وقت ممكن.

قادة أمن السلطة.. عقبة

وقال أمين سر التشريعي: "حاولنا تذليل كافة العقبات التي تواجه المصالحة وكان لنا عدة جلسات حوار مع لجنة المصالحة ومع أعضاء في مركزية فتح وللأسف لم تؤت هذه الجهود ثمارها آنذاك نتيجة الفيتو الأمريكي الذي كان يضغط عليهم ضد المصالحة". وفيما يتعلق بسياسة الاعتقال المتصاعدة بحق أبناء حماس في الضفة، أشار الرمحي إلى أن بعض قادة أجهزة فتح الأمنية لا يريدون تحقيق المصالحة مستشهدين بحملات الاعتقالات التي تطلق أبناء حماس كلما قاربت المصالحة لتعكير جو المصالحة بالاعتقالات.